جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	نمط العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل في مصر
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	Relationship between University Education and the labor Market in Egypt
إعداد	أحمد محمد علي
إشراف	أ.د. دسوقي عبد الجليل أستاذ بمركز التخطيط الثقافي والاجتماعي

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2021/2020

ملخص البحث التطبيقي (في حدود 250 كلمة باللغة العربية)

تحقيق التنمية المستدامة يستوجب أن يكون هناك علاقة وطيدة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، فمخرجات التعليم الجامعي حاليا لا تعد سوى عبأ إضافيا على سوق العمل بمصر، حيث أن التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية تعد أحد أهم العوامل التي تؤثر في سوق العمل، فالخلل أصبح واضحا بين المهارات المطلوبة والمهارات المتوفرة مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة.

تهدف الدراسة إلى معرفة العوامل والأسباب المسؤولة عن عدم موائمة مخرجات التعليم الجامعي لسوق العمل، وان كان للتعليم الجامعي مسؤولية أساسية فيما يعانيه الخريجون من مشاكل اجتماعية كمشكلة البطالة ومشكلة الهجرة وما لهذه المشاكل وغيرها من آثار سلبية على بنية المجتمع وعلاقاته.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعي- سوق العمل

Abstract (within 250 word)

Achieving sustainable development requires that there be a close relationship between the outputs of university education and the labour market, as the outputs of university education currently are nothing but an additional burden on the labour market in Egypt, as technological development and the information revolution is one of the most important factors that affect the labour market. Required skills and available skills, which led to an increase in unemployment.

The study aims to find out the factors and causes responsible for the lack of conformity of the outputs of university education to the labour market, and if university education has a primary responsibility for what the graduates suffer from social problems such as the problem of unemployment and the problem of immigration and what these problems and other negative effects on the structure of society and its relations.

Keywords: University Education- Labor Market

أولا: الإطار العام للبحث

1- المقدمة

تحمل بدايات القرن الحالي العديد من التحديات الحضارية التي جاءت سريعة وشاملة وعميقة، تداهم المجتمعات وتوثر في البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية لها، وأحد أهم هذه التحديات هو تحقيق التنمية المستدامة [1] وخاصة في علاقتها مع التعليم الجامعي بما يملكه من طاقات بحثية وانتاجية تساهم في تحقيقها. حيث تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي مهمات كثيرة أهمها امتلاك الطالب قدرا من المهارات التي تؤهله للتعامل مع المستحدثات العالمية، ودعم الأبحاث العلمية التطبيقية التي تساعد على إيجاد حلول عملية قابلة للتنفيذ للتنمية المستدامة، واستثمار مخرجات البحث العلمي، والاستفادة من إنتاج المعرفة. وقد أحدث ذلك تغيرات جذرية في سوق العمل ومتطلباته، ساعدت بدرجة كبيرة على تغير هيكل الطلب الاجتماعي على المهارات المطلوبة بالأفراد، فاختفت بعض المهارات التقليدية وحلت محلها مهارات جديدة تناسب طبيعة العصر الحالي.

وأصبح التعليم الجامعي مطالبا بالقيام بدور جديد في ظل تقدم علمي مذهل يصحبه تطور تقني يسير بذات السرعة، حيث يواجه تحدي العولمة والمنافسة العالمية وقدرتها على تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول والتي تحدد أولويات العمل الاقتصادي المرغوبة، كما يواجه تحدي التغيرات التي طرأت على فرص العمل والتي من المحتمل أن تركز على عمليات وخدمات جديدة تستلزم معارف ومهارات متخصصة ليست متاحة بعد في مؤسسات التعليم العالي وتعد مشكلة البطالة أبرز مظاهر عدم المواءمة مع إحدى مخرجات التعليم الجامعي وهي الجودة النوعية للخريجين، التي تعد واحدة من أهم القضايا التي تشغل بال القائمين على أمر توظيف خريجي التعليم العالي، ولا يقتصر أمر الخريجين على الجودة النوعية فحسب، بل يتجاوزه إلى أكثر من ذلك، فإذا نظرنا إلى التخصصات التي يلتحق بها طلبة التعليم العالي، بكونها مؤشر على الصلة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، وجدنا أن غالبية الطلاب يلتحقون بالعلوم الإنسانية والاجتماعية [2]

إن الأمر يتطلب إعادة النظر في كافة عناصر منظومة التعليم العالي حتى يمكن تقديم برامج تتوافق مع حاجات المجتمع، وسد الفجوة الهائلة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية التي أسفرت عن ظهور متطلبات جديدة لسوق العمل وبذلك باتت قضية المواءمة والتوافق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في أي بلد ضرورة ملحة ذات أهمية حيوية. ورؤية بعيدة المدى، تفرضها التغيرات المستقبلية لتحقيق تنمية شاملة تتمثل في تحسين جودة حياة المواطن في جميع مناحي الحياة.

([1])تعرف التنمية المستدامة على أنها "عملية تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية دون التقليل من شأن مرونة الخصائص أو تكامل النظم الاجتماعية الداعمة للحياة، والنظم الأيكولوجية، والنظم الاقتصادية وغيرها من الأنشطة الاجتماعية والقدرات المؤسسية (الكردي 2010)

([2]) (الغنبوصي، 2014، فرجاني،2005).

2- منهجية الدراسة:

تقع منهجية البحث ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، أذ هو منهج ملائم لمثل هذه الدراسات التي تهتم بوصف وتشخيص الوضع القائم بين التعليم وسوق العمل، من اجل الحصول الدلائل والاستنتاجات المرتبطة بموضوع الدراسة.

3-أهمية البحث

يركز البحث على معرفة العوامل والأسباب المسؤولة عن عدم موائمة مخرجات التعليم الجامعي لسوق العمل. إذ يعتقد الكثيرون أن الصراع الذي يعيشه الطالب الجامعي في سوق العمل فور تخرجه هو ناتج إما عن ضعف في قدرته على البحث عن عمل أو عن ضعف في استيعاب سوق العمل لأعداد الخريجين. ولكن الأبحاث العلمية الحديثة التي تناولت موضوع التعليم العالي وتوصلت إلى نتائج أكثر عقلانية وعلمية كشفت عن العلاقة القائمة بين التعليم العالي وسوق العمل. أي أن للتعليم العالي مسؤولية أساسية فيما يعانيه الخريجون من مشاكل اجتماعية كمشكلة البطالة ومشكلة الهجرة وما لهذه المشاكل وغيرها من آثار سلبية على بنية المجتمع وعلاقاته.

4- تساؤلات البحث

1- ما واقع التعليم الجامعي بمصر؟

2- ما المؤهلات والمهارات المطلوبة من خريجي الجامعات لتلبية احتياجات سوق العمل؟

3- ما نمط العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل؟

4- ما أبرز الآثار المترتبة على مشكلة بطالة خريجي التعليم الجامعي؟

5-الدراسات السابقة

نادية حسين السيد (2018). "تطوير التعليم الجامعي لمواجهة سوق العمل المصري في ضوء بعض النماذج العالمية المعاصرة"مج29,ع116 (ص210:234)

يهدف البحث لتطوير التعليم الجامعي حتى يتمكن من تلبية احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية في ضوء بعض النماذج العالمية المعاصرة.

منهجية البحث المنهج الوصفي لأنه يهتم بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالظاهرة واستخلاص الدلالات والمعاني، كما انه يساعد على معرفة الوضع الراهن لبعض نواحي القصور بالتعليم الجامعي التي تحتاج إلى تطوير.

أهم النتائج التي توصل إليها البحث

- مناهج التعليم الجامعي الحالية لا تلبي احتياجات سوق العمل، وبحاجة ماسة إلى التطوير القائم على أسس علمية تتناسب مع متطلبات واحتياجات سوق العمل
- تعجز ميزانية التعليم الجامعي عن الوفاء بمتطلباته اللازمة لتنفيذ برامجه ونشاطاته التعليمية
- الافتقار إلى وجود قاعدة بيانات توضح الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من حيث الكم والكيف
- يتبع التعليم الجامعي سياسة قبول عقيمة تعتمد فقط على مجموع الطالب في الثانوية العامة.
- التعليم الجامعي لا يراعي ميول وقدرات الطلاب في سياسة القبول

أهم التوصيات التي أستخلصها البحث

- إعادة النظر في سياسات القبول بالتعليم الجامعي وأن يكون على أساس مبدأ الجدارة والاستحقاق، وباختيار الطالب لنوع التعليم الذي يناسب ميوله وقدراته
- تطوير المناهج التى تعد أحد أولويات تطوير التعليم الجامعي، وربطها باحتياجات سوق العمل
- التنسيق بين مؤسسات العمل للخريجين ومؤسسات التعليم الجامعي لمعرفة مستجدات وتطورات سوق العمل المتغيرة
- عقد مؤتمرات وندوات لتفعيل دور التعليم الجامعي لتلبية احتياجات سوق العمل

هالة حسن الجزار (2017) "التعليم العالي وسوق العمل في ضوء متطلبات التنمية المستدامة "الإشكاليات والتحديات" المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي"نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة في مصر"

يهدف البحث إلى رصد أبرز الإشكاليات والتحديات التي تواجه التعليم العالي ومؤسساته نحو تحقيق التنمية المستدامة والوفاء بمتطلبات سوق العمل، الوقوف على الأدوار الحالية والمستقبلية لمؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التعرف على أهم سمات التعليم العالي بمصر عبر تحليل <(SWOT

منهجية البحث هو المنهج الوصفي مع التركيز على الجانب التحليلي والتشخيصي، فهو يقوم بوصف وتفسير طبيعة التنمية المستدامة بجوانبها المختلفة، وكذا أهمية الدور الذي يقوم به التعليم العالي في تحقيقها ذلك من خلال الوقوف على المشكلات التي تعوق تطويره وتحديد متطلبات تحقيقه للتنمية المستدامة والوفاء باحتياجات سوق العمل.

أهم التوصيات الخاصة بالدراسة

- اجراء الدراسات الميدانية على سوق العمل للتعرف على احتياجاته من المهارات والكوادر البشرية، سعيا لتحقيق المواءمة بين البرامج والتخصصات المطروحة في مؤسسات التعليم العالي ونوعية المخرجات التي يتطلع إليها سوق العمل بالمجتمع المصري.
- مراعاة تحقيق أهداف مؤسسات التعليم العالي المرتبطة بالتنمية المستدامة من خلال تخريج كوادر بشرية منتجة ومهيئة لخدمة المجتمع والعمل على تطويره.
- عقد شراكات وخلق قنوات تعاون لدعم التواصل بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات العمل المختلفة..
- ضرورة مراجعة برامج مؤسسات التعليم العالي ومناهجها والعمل على تطويرها واعادة هيكلتها لتصبح أكثر استجابة لحاجة الطلبة والمجتمع.
- العمل على ربط السياسة التعليمية باحتياجات خطط التنمية البشرية من القوة البشرية مما يسهم في تحسين نوعية التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة والاهتمام بالجوانب التطبيقية والتدريبية والعمل الميداني.
- اجراء حصر للاحتياجات الوظيفية القائمة والمستقبلية لسوق العمل ومتطلبات شغل هذه الوظيفة والمهام الموكلة إليها ليتم تصميم مناهج التعليم العالي وبرامج التدريب على ضوئها، والعمل على توجيه الطلاب قبل اختيارهم لتخصصاتهم واطلاعهم على طبيعة دراستهم وعملهم المستقبلي بعد التخرج.
- تعظيم دور التدريب للخريجين فهو يلعب دورا مهما ومكملا للدور الذي يلعبه التعليم العالي من حيث تنمية معلومات ومعارف ومهارات الأفراد بما يتلاءم ويتوافق مع متطلبات شغل الوظائف الشاغرة في جميع قطاعات الدولة المختلفة سواء قطاع حكومي أو خاص.

ليلي كامل البهنساوي(2018) " رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالحضر" مج78, ج1 (97 – 35)

يهدف البحث التعرف على رؤية أصحاب الأعمال لمخرجات التعليم الجامعي المصري مع سوق العمل

من خلال التعرف على العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، التعرف على احتياجات سوق العمل من الخريجي، العلاقة بين مؤسسات التعليم وسوق العمل، رؤية ارباب العمل في فلسفة التعليم الجامعي، واحتياجات سوق العمل من الخريج الجامعي

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهجية البحث الكمي والكيفي التي تعتمد على جمع الحقائق وتفسيرها لاستخلاص نتائجها.

التوصيات التي خرج بها البحث:

١ –أرباب العمل:

- تقوية التعاون بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل من خلال تعزيز ملتقى التوظيف السنوي بالجامعات.
- توفير بيانات عن احتياجات سوق العمل وعن التخصصات المطلوبة
- إشراك خبراء من مؤسسات سوق العمل في عمليات صياغة المناهج وعمليات التدريب.
- مشاركة رجال الأعمال كأعضاء مجلس أمناء لكليات المجتمع
- الاستفادة من مشروعات التخرج وخاصة في الكليات العملية
- فتح قنوات للتدريب أثناء المرحلة الجامعية والإجازات الصيفية في العديد
- من المؤسسات كإعداد للخريج توفر من فترة التدريب عقب التخرج حسب التخصص
- كما يتوجب دعم المشاريع التي تساعد الخريجين على إنشاء مؤسسات جديدة، وذلك بدعم من الحكومات، ووضع نماذج جديدة للشراكة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، وبالإمكان طلب المساعدة من اليونسكو،
- وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، (UNIDO) واليونيدو وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، وبنك التنمية الإسلامي، وصناديق تنمية أخرى.

توصيات لتفعيل برامج تأهيل وتوظيف الشباب

- تكرار تجربة منتدى شباب العالم ٢٠١٧ بشكل دوري.
- الإسراع في إنشاء الأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب وتأهيلهم لسوق
- العمل وأن يخصص جزء من الموازنة العامة سنو□يا من أجل تدريب الشباب وتوظيفهم.

أهمية مساهمة القطاع الخاص في تدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل، وأن يكون القطاع الخاص ملزم بتوظيف نسبة معينة من الشباب سنويا، في مقابل تسهيلات وامتيازات تقدمها الجهات الرسمية للقطاع الخاص من خلال عقد اتفاقيات وشراكات الربط الدقيق بين التعليم ومختلف سياسات التنمية، بالشكل الفردي وهو أن يتجاوز التعليم سياسات التلقين إلى (Self–Learning) والجماعي مقاربة التعلم الذاتي حتى يكون المتعلم قادرا على تعليم نفسه باستمرار، لمواجهة التغيرات المعرفية والمهارية السريعة في أسواق العمل، وفي متطلبات مشروعات التنمية.

أحمد عبد الله الرشدي (2011) "التعليم الجامعي وسوق العمل" مج 2,ع 3 (ص 68–53)

يهدف البحث: عرض أهم ملامح المتغيرات الدولية الحاصلة على المستوى المحلي والعالمي الذي أقرت وأجثت المنظمات بمختلف أ واعها على ضرورة تغيير أساليب إدارتها بما يسمح لها بالتكيف والتأقلم مع هذه الاتجاهات الحديثة ومدى تأثر وضعنا بها.

منهج البحث: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدراسة، وعدد من الخطوات لجمع البيانات وقام بتصميم استبيانه استقصاء موجهة لشؤون الموظفين في بعض قطاعات الأعمال حيث تم اختيار عينة عشوائية قوامها (30) استبانة تم استرجاع (27) استبانة منها(5) مفردات غير صالحة .وتم تجميع البيانات عبر هذه الاستبانة التي صمم خصيصًا لهذا الغرض حيث احتوت على عدد من الأسئلة وقد كان معدل الاستجابة على الاستبانة 77%.

النتائج والتوصيات التي خرج بها البحث:

- هناك مشكلات في العلاقة بين نظام التعليم الجامعي وسوق العمل تمثل ذلك في الجزء المتعلق بتأهيل الخريجين في الجامعات بالقدر الكافي وفق متطلبات سوق العمل ونتج عن هذا عدم قدرة الاقتصاد اليمني وسوق العمل على استيعاب كافة خريجي الجامعات اليمنية وهذا تيجة للتالي:
- عد وجود خطة لربط التعليم الجامعي بسوق العمل.
- ضعف العلاقة بين سياسة القبول وسوق العمل.
- عدم التنسيق بين مؤسسات التعليم الجامعي ومؤسسات الإنتاج سوى المؤسسات الحكومية أو الخاصة وأدى ذلك إلى حدوث فجوة بين مستوى خريج الجامعة
- والمستوى المطلوب.
- ويوصي الباحث إلى مزيد من الاهتمام برفع مستوى الأداء الجامعي الأول ومستوى الدراسات العليا كما يوصي بضرورة التركيز على الجوا نب التطبيقية والعلمية في التعليم وفي البحث العلمي بما يخدم قطاعات المجتمع الإ نتاجيه ويؤهل الخريجين لسوق العمل بشكل منهاجي ومنظم مع الاهتمام بالبُعد التثقيفي الذي يخدم ويثري المجتمع بكافة قطاعاته ويفي بكافة احتياجاته المتزايدة هذا إن شئنا فعلاً وصدقاً التغيير وإحداثه بكفاءة وإن استهدفنا
- عملاً يحقق التطوير وتفضيله في مواجهة التحديات المعاصرة والمستقبلية، كل ذلك من أجل جامعات أكفأ وأرقى ومجتمع أزهى وأ نقى.

سحر محمد حمود 2012 "علاقة التعليم العالي بسوق العمل في لبنان" الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية

يهدف البحث: الى الإجابة عن تساؤل رئيسي مؤداه" ما هو دور التعليم الجامعي في دعم متطلبات سوق العمل في لبنان" ذلك من خلال طرح مجموعة من التساؤلات اهمها: ما هو دور التعليم الجامعي بشكل عام؟ ها هي مواكبة هذا التعليم للمتطلبات التكنولوجية الحديثة؟ ما هي فرص العمل التي اتيحت للخريجين؟ وما هي قنوات الالتحاق بها؟ ما هي أهم المؤهلات والخبرات والشروط المطلوبة من خريجي الجامعات لتلبية احتياجات سوق العمل؟

منهجية البحث: تقع الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي تهتم بوصف وتشخيص الوضع القائم بين التعليم وسوق العمل، ذلك من أجل الحصول على رؤية استشراقية تمننا من وضع تصور واقعي يتناسب مع طبيعة العالم النامي بصفة عامة والمجتمع اللبناني بصفة خاصة. اعتمدت الدراسة على كل من المنهج التاريخي والمنهج التجريبي، اضافة إلى استخدام طريقة المسح بالعينة. أما أدوات جمع البيانات فهي المقابلة باعتبارها أداة لجمع المعلومات والمعطيات

النوعية لفهم الظاهرة الاجتماعية، والاستبيان الذي يهدف إلى استنطاق الناس المستهدفين بالبحث من أجل الحصول على اجابتهم عن موضوع الدراسة.

أهم النتائج التي توصل اليها البحث

- حاجة سوق العمل إلى الخبرة والتدريب المهني الكافي للخريجين، اذ ان الفئة الأكثر عملا هي فئة ما فوق سن 27 عاما.
- أوضحت الدراسة أن مركز فرص العمل في العاصمة بيروت وضواحيها، أذ يتوفر فيها العديد من المؤسسات على مختلف أنواعها.
- أكدت الدراسة على غياب التوجيه المهني للخريجين ما قبل الاختيار الجامعي.
- يعتمد سوق العمل على تقنيات غير مهنية في استقطاب الخريجين لا سيما من يعمل بغير اختصاصاته، أذ أن أغلب العاملين قد توظفوا من خلال معارف شخصية أو ما يطلق عليها "الواسطة".

موقع ومكانه البحث الحالي من الدراسات السابقة

الدراسة الحالية حاولت الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة ونتائجها في التعرف على واقع منظومة التعليم الجامعي المصري وطبيعة علاقته بسوق العمل ومرتكزات تطويره المستقبلية، كما حاولت الدراسة أبرزا أهم الإشكاليات والتحديات التي تواجه التعليم العالي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، كذلك اهم المهارات والمؤهلات التي يتطلبها سوق العمل في ظل التطور التكنولوجي المتنامي.

ثانيا: واقع التعليم الجامعي في مصر

يعاني التعليم الجامعي في مصر حاليا من العديد من التحديات التي تفقده دوره في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة، كما تفقده دوره الأساسي في تحقيق الحراك داخل المجتمع المصري، وتتمثل هذه المشكلات في:

- **ازدواجية التعليم وطمس الهوية الثقافية**

حيث عانى نظام التعليم الجامعي من مشكلة الازدواجية منذ بدايات القرن التاسع عشر تزامنا مع النهضة المصرية التي قادها محمد علي وتمثلت هذه الازدواجية في وجود نوعين من التعليم أحدهما تعليم ديني يشرف عليه الأزهر الشريف والآخر تعليم مدني حديث تشرف عليه الحكومة ، وقد ظلت هذه المشكلة إلى الآن ممثلة في وجود نوعين من الخريجين : خريج أزهري يدرس العلوم الشرعية والدينية والعلوم الحديثة وخريج يقتصر إعداده على العلوم الحديثة فقط ، إلا إن المشكلة الكبرى التي أصبح يعاني منها التعليم الآن تتمثل في ازدواجية التعليم المدني نفسه حيث أصبح هناك نوعان من التعليم المدني أحدهما تعليم حكومي والآخر تعليم خاص.

وتعد الجامعات الخاصة إحدى الآثار غير المباشرة لسياسات الإصلاح الاقتصادي على التعليم الجامعي ، فكما عملت هذه السياسات الاقتصادية على خصخصة الشركات الحكومية وشركات قطاع الأعمال وتحويلها إلى مؤسسات خاصة وفتح الباب أمام الاستثمار الخاص الوطني والعربي والأجنبي ، فقد انتقلت هذه الأفكار إلى ميدان التعليم عامة

والجامعي خاصة ، وبشيوع النظرة إلى التعليم بوصفه سلعة تقدم للأفراد وليست خدمة تقدمها الدولة لأبنائها بدأت الجامعات الخاصة في مصر مع بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين.

فقد أدى ظهور الطبقة الرأسمالية في المجتمع المصري والتي شكلت بالتدريج جماعات ضغط في المجتمع إلى بحثهم عن التميز في كل شيء فاتجهوا إلى توفير تعليم خاص لأبنائهم يضمن لهم ذلك التميز فكانت الجامعات الخاصة رد فعل طبيعي لظهور هذه الطبقة في المجتمع المصري ، كما ظهرت بعض الصيغ التعليمية الخاصة داخل الجامعات الحكومية أيضا مثل البرامج المميزة وبرامج الدراسة باللغات الأجنبية وبرامج التعليم المفتوح وغيرها ، مما أثر سلبا على مفاهيم ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية ، وبالتالي تعميق التمايز الطبقي لصالح الأقلية التي تملك كل شيء مقابل أغلبية تعاني من الفقر وبذلك تضاءل التعليم الجامعي بوصفه أداة للحراك الاجتماعي خاصة مع البطالة المتزايدة للخريجي [3] .

وعلى الرغم من ذلك فلم تكن الجامعات الخاصة بالظاهرة الغريبة على المجتمع المصري إذ تدل النشأة الأولى للجامعة المصرية الحديثة –بداية القرن العشرين– على كونها جامعة خاصة (الجامعة الأهلية) أسسها عدد من رجال الأمة عام ١٩٠٨م بهدف تنمية وتطوير المجتمع إلا إن هذه الجامعة واجهت العديد من المشكلات بسبب انصراف الطلاب عنها بعد أن تبين لهم أنها لا توفر لهم أي مستقبل مهني ، حيث رفعت الجامعة شعار "المعرفة من أجل المعرفة ذاتها" وهو الأمر الذي لم يتعوده المصريون حيث كانت المؤسسات التعليمية –في ذلك الوقت– تعمل على تلبية احتياجات الدولة من الموظفين واستمر الأمر كذلك حتى عام ١٩٢٥م فصدر المرسوم الملكي بتحويل الجامعة الأهلية إلى جامعة أميرية (حكومية) أطلق عليها اسم الجامعة المصرية ثم جامعة الملك فؤاد الأول. [4]

ومنذ ذلك الوقت مرورا بثورة ١٩٥٢م وحتى مطلع التسعينيات لم توجد في مصر أي جامعة خاصة سوى الجامعة الأمريكية التي أسست عام ١٩١٩م والتي لم يكن معترفا بشهاداتها حتى صدر القانون رقم (101) لسنة ١٩٩٢م والذي يسمح بإنشاء الجامعات الخاصة في مصر على أن تكون أغلبية الأموال المشاركة فى رأسمالها مملوكة لمصريين ، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح ، ويكون الهدف منها الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى ، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة. وعلى الرغم من ذلك لم ينص هذا القانون على إيجاد نظام للاعتماد وضمان الجودة أو التقويم

([3]) شريف أحمد حلمي حسين اللمعي: التخطيط لتطوير التعليم الجامعي الخاص في ضوء احتياجات التنمية ، رسالة دكتو ا ره غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧ م، ص ٨.

([4]) يونان لبيب رزق: التعليم العالي في مصر الحديثة بين المدارس العليا والجامعات الحديثة، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية بعنوان "التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل"، المنعقد في الفترة من ١٤–١٧ فبراير ٢٠٠٥م، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص.ص ١٧١–١٧٣.

الجامعي يكفل الوقوف على مستوى الأداء ومراجعته وتطويره وتحقيق التأكد من التزام الجامعة ١ بالأسس العامة للتعليم الجامعي [5] .

وبالرغم من هذه الأهداف إلا إن دور الجامعات الخاصة انحصر في السماح للمزيد من الطلاب الالتحاق بالتعليم الجامعي خاصة من لم يحالفهم الحظ في الالتحاق بالتعليم الحكومي بسبب انخفاض مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في امتحانات الثانوية العامة مما يؤثر سلبا على العملية التعليمية فضلا عن المشكلة الكبرى التي تكمن في كونها تعمل على زيادة اتساع حدة الطبقية في المجتمع بل إن خطرها يتخطى ذلك بمراحل كثيرة منها فقدان الهوية الوطنية من خلال تعدد مؤسسات إعداد الطالب الجامعي داخل المجتمع الواحد.

ومن ثم فلا يمكن تصور ما يمكن أن تؤول إليه المواطنة السليمة لو استمرت أوضاع التعليم الجامعي بما هي عليه الآن، فمسئولية التعليم يجب أن توجه لرفع مستوى الفرد والمجتمع فكريا ومهاريا إيمانيا وسلوكيا بما يمكنهم من مواجهة تيارات العولمة [6] كما يعد انتشار الجامعات الخاصة في مصر ارتدادا للأوضاع قبل ثورة ١٩٥٢م والتي حاولت القضاء على الطبقية في المجتمع حيث أصبح التعليم الجامعي في مصر نخبويا للصفوة الاجتماعية المتميزة فعلى الرغم من التوسعات التي شهدها التعليم الجامعي والتحسن الملحوظ في أعداد الملتحقين به إلا إن نسبة القيد الإجمالي للملتحقين لا تتجاوز ٢٨ %من مجمل الفئة العمرية (١٨-٢٤ سنة). [7]

وإذا كانت مبررات إنشاء الجامعات الخاصة بمصر تتمثل في: قصور قدرة الجامعات الحكومية على توفير تعليم جامعي لجميع الراغبين فيه، والحاجة إلى زيادة عدد الجامعات لتوفير فرص التعليم الجامعي في المستقبل للراغبين فيه خاصة في ظل تزايد أعداد السكان وزيادة أعداد الفئة العمرية من (١٥-١٨ سنة) ومن ثم تخفيف الحمل عن الجامعات الحكومية، فضلا عن احتياج سوق العمل إلا إن الشواهد تدل على ضعف قدرة وعمليات التنمية الشاملة إلى تخصصات جديدة غير نمطية [8] الا أن الشواهد تدل على ضعف قدرة الجامعات الخاصة في مصر على الوفاء بمبررات إنشائها حيث لا تسهم هذه الجامعات في تخفيف الحمل عن الجامعات الحكومية خاصة في ظل زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي بسبب زيادة عدد السكان إلا إن هذه الجامعات لم تف بالغرض التي أنشئت من أجله والدليل على ذلك أن نسبة الالتحاق بهذه الجامعات الخاصة لم تصل ٦ %من أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي ، فضلا عن قلة أعداد خريجي الجامعات الخاصة وبالتالي لا تسهم بشكل فعال في سد احتياجات سوق العمل وخطط التنمية من القوى البشرية المؤهلة والمدربة ومن ثم فإن هذه الجامعات لا تستطيع مساندة الجامعات الحكومية في المستقبل ومساعدتها على استيعاب جزء من الأعداد المتزايدة للالتحاق بالتعليم الجامعي وذلك بسبب زيادة معدلات

([5]) أحمد إسماعيل حجي ولبنى محمود شهاب: التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم، جامعات المستقبل واستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١١م، ص٢٢٤.

([6]) محمد صبري الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨ م، ص ٢٠.

([7]) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: الحق في التعليم رؤى وتوجهات، مرجع سابق، ص ٢٨

([8]) حسين بشير محمود: مرجع سابق ، ص.ص. ١٤٤

الفقر في المجتمع المصري في ظل ارتفاع الرسوم الدراسية بالجامعات الخاصة والجدول التالي يوضح تطور أعداد الجامعات الخاصة والحكومية في مصر وعدد كلياتها وأعضاء هيئة التدريس والطلاب والخريجين بها.

تطور أعداد الجامعات الخاصة والحكومية في مصر
وعدد كلياتها وأعضاء هيئة التدريس والطلاب والخريجين

البيان		عدد الجامعات	عدد الكليات	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلاب المقيدين	عدد الخريجين
١٩٩٩/٢٠٠٠م	حكومية	١٢	٢٦٦	٣٠٤٨٦	١١٧٥١٥٥	٢١٠١٩٠
	خاصة	٤	٣٢	٦٣١	١٠٩١٢	٦٧٠
	النسبة	٣٣,٣٣	١٢,٠٣	٢,٠٧	٠,٩٣	٠,٣٢
٢٠٠٦/٢٠٠٧م	حكومية	١٧	٢٩٢	٤٠٧٢٦	١٤١٥٦٨٧	٢٥٤٥٨٥
	خاصة	٩	٥١	٢٥٢٥	٣٣٣٣٨	٥٩٨٨
	النسبة	٥٢,٩٤	١٧,٤٧	٦,٢٠	٢,٣٥	٢,٣٥
٢٠٠٧/٢٠٠٨م	حكومية	١٧	٣٠٠	٤١٩٣٣	١٤٣٠١٨٥	٢٣٥٨٥٥
	خاصة	١٤	٩١	١٥٦٢	٤٩٨٤٦	٥٩٧٦
	النسبة	٨٢,٣٥	٣٠,٣٣	٣,٧٢	٣,٤٩	٢,٥٣
٢٠٠٩/٢٠١٠م	حكومية	١٨	٣١٦	٤٢٢٥٦	١٣٦٦٤٩٠	٢٧٨٠٣٦
	خاصة	١٩	١٠٨	١٥٩٥	٧١٧١٥	٦٩٣٦
	النسبة	١٠٥,٥٦	٣٤,١٨	٣,٧٧	٥,٢٥	٢,٤٩

المصدر: وزارة التعليم العالي: النشرة الدورية ٢٠١١م، تصدرها وحدة المعلومات، مكتب وزير التعليم العالي، القاهرة، ٢٠١١م، ص،ص 9،36

ويتضح من الجدول السابق تزايد أعداد الجامعات الخاصة بصورة كبيرة جدا ففي مدة عشر سنوات فقط زاد عدد الجامعات الخاصة عن الحكومية ففي العام ١٩٩٩/٢٠٠٠م كان عدد الجامعات الخاصة أربعة جامعات فقط بنسبة ٣٣,٣٣ %من عدد الجامعات الحكومية، وفي العام ٢٠٠٩/٢٠١٠م زاد عدد الجامعات الخاصة حتى وصل عددها إلى تسع عشرة جامعة بنسبة تصل إلى ٥٦,١٠٥ %من عدد الجامعات الحكومية البالغ عددها ثمان عشرة جامعة في إشارة إلى رغبة الدولة في الاتجاه إلى أن تحل الجامعات الخاصة محل الجامعات الحكومية في إعداد وتأهيل الأفراد في سن التعليم الجامعي في المستقبل ، وعلى الرغم من هذه الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات الخاصة إلا إن الكليات بهذه الجامعات لم تزد بنفس الصورة ، حيث تبلغ نسبة كليات الجامعات الخاصة حوالي ١٨,٣٤ %من ِ نسبة الكليات الحكومية في العام ٢٠٠٩/٢٠١٠م ، إلا إ نما ن هذا لا يعد ضعفا في هذه الجامعات وا يعد تخلصا من إحدى المشكلات الكبرى التي تعاني منها الجامعات الحكومية وهي مشكلة تكرار الكليات المتشابهة ونمطية الكليات في العديد من الجامعات خاصة الكليات النظرية.

ومن ناحية أخرى يمكن القول إنه على الرغم من الزيادة في الجامعات الخاصة والتي تخطت أعدادها أعداد الجامعات الحكومية فإن أعداد الطلاب بالجامعات الخاصة لايزال ضعيفا مقارنة بأعداد الطلاب بالجامعات الحكومية حيث زاد عدد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة حوالي ١٠ آلاف طالب بين عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠م و ٢٠٠٩/٢٠١٠م ، وهو عدد قليل جدا مقارنة بالزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب بالتعليم الحكومي والذي وصل إلى

٣٣٥,١٩١ طالب في نفس الفترة الزمنية مما يشير إلى عدم استيعاب الجامعات الخاصة لعدد كبير من الطلاب ويرجع ذلك إلى زيادة مصروفاتها خاصة في ظل ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع المصري والتي بلغت حوالي ٢٣ %من سكان مصر ، مما يفقد الجامعات الخاصة الدور الذي أنشئت من أجله وهو معاونة التعليم الحكومي وتخفيف العبء عليه ، والدليل على ذلك أيضا هو تدني نسبة خريجي التعليم الخاص الذين لا يمثلون سوى ٣٢,٠ %و ٣٥,٢% و ٥٣,٢ %و ٤٩,٢ %من خريجي التعليم الجامعي الحكومي في الأعوام ١٩٩٩/٢٠٠٠م و ٢٠٠٦/٢٠٠٧م و ٢٠٠٧/٢٠٠٨م و ٢٠٠٩/٢٠١٠م على التوالي.

وعلى الرغم من أن الهدف من السماح بإنشاء الجامعات الخاصة هو تخفيف العبء عن الجامعات الحكومية ومساعدتها في تنمية المجتمع المحلي إلا إنها أصبحت على العكس من ذلك فقد تركت هذه الجامعات آثارا سلبية على المجتمع وقد فصلها الدكتور محمد سيف الدين فهمي في [9]:

1. أن بعض هذه الجامعات هي مؤسسات تستهدف الربح مما يجعلها تستخدم أساليب لجذب طلاب قد لا تتوافر فيهم المقاييس والمواصفات المطلوبة لطالب الجامعة مما يؤثر في النهاية على نوعية مخرجات هذه الجامعات من خريجين، وهو ما يتنافى مع ما جاء به القانون.
2. اعتماد بعض هذه الجامعات على أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية مما يسهم في إضعاف الجامعات الحكومية وحرمانها من خبرة أعضاء هيئة لتدريس بها
3. أن الجامعات الخاصة قد لا تقدم برامج تعليمية تلبي الاحتياجات الحقيقية للمجتمع حيث قد تهمل بعض التخصصات ذات الكلفة العالية وتهتم بتقديم برامج قليلة الكلفة
4. أن الجامعات الخاصة تساعد في إيجاد تمايزات طبيقة داخل المجتمع نتيجة التمايز في التعليم فمعظم طلاب الجامعات الخاصة من طبقات اجتماعية متميزة وعند تخرجهم يعملون في إصلاح التعليم الجامعي المصري في ضوء مشروعات تطوير التعليم العالي محمد ماهر محمود حنفي العدد الثالث عشر – يناير٢٠١٣م مجلة كلية التربية – جامعة بورسعيد ٢٢٨ وظائف واعدة على حساب أبناء الطبقات الأخرى الذين قد يكونوا أفضل منهم في الإمكانات والقدرات.

كما أن هناك العديد من المؤشرات التي تدل على قصور الخدمة التعليمية في الجامعات الخاصة مثل تجاوز الأعداد المقررة للقبول في بعض الكليات مثل كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان ، حيث يتم قبول أعداد تفوق الأعداد المقرر قبولها بكثير مما يؤثر سلبا على سير العملية التعليمية خاصة وأنه يتم قبول بعض الطلاب في بعض

[9] محمد سيف الدين فهمي: خصخصة التعليم الجامعي، المبر ا رت والمحاذير، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر التربوي الثاني لكلية التربية جامعة السلطان قابوس بعنوان " خصخصة ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠ م، مطبعة جامعة – التعليم العالي والجامعي " المنعقد في الفترة من ٢٣– 25 أكتوبر 2000

الجامعات بأقل من الحد الأدنى المقرر لمجموع درجات القبول ، الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بين الطلاب مما يعطي مؤشرا على ضعف مستواهم العلمي وعدم تحقيق الجودة بهذه الكليات [10].

ولعل أهم خطر تمثله الجامعات الخاصة على المجتمع المصري يتمثل في انتزاع التعليم الجامعي من إطاره الثقافي الوطني أو القومي فولاءات الجامعات أساتذة وطلابا قد لا تكون للثقافة القومية والهوية الوطنية ، وذلك بسبب انفتاح بعض هذه الجامعات على الثقافة العالمية مما يؤثر على وحدة المجتمع وتماسكه ، هذا فضلا عن تعارض هذه الجامعات مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي التزمت به الدولة المصرين منذ منتصف القرن العشرين حيث تتيح الجامعات الخاصة فرصا للقادر ين اقتصاديا وقد يكونون غير مؤهلين لذلك في حين لا يمكن لطالب لديه الاستعدادات والقدرات التي تؤهله لمواصلة تعليمه الالتحاق بهذه الجامعات بسبب فقره [11].

وبالفعل تحققت التخوفات القائمة على أن سعي أصحاب الجامعات الخاصة إلى الربح يعد تهديدا ٍ خ للسلام الاجتماعي وا لالا بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية خاصة وأن العديد من الجامعات الخاصة في قلعة الرأسمالية – الولايات المتحدة الأمريكية– جامعات لا تهدف إلى الربح وتمول من خلال الهبات والتبرعات والمنح وما تقدمه لها المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى من دعم، ومن ثم أصبح هذا النوع من التعليم في مصر هو بوابة الدخول إلى الصفوة [12].

ولم تكتفي الدولة بما يقوم به انتشار الجامعات الخاصة من إيجاد نوع من الخلل الاجتماعي وتعميقه بين الطبقات الاجتماعية مما يؤثر سلبا على الانتماء والهوية الوطنية والاعتزاز بالمواطنة بل عملت أيضا على إتاحة بعض البرامج المميزة عالية المصاريف ضمن برامج الجامعات الحكومية [13] .والجدول التالي يوضح تطور أعداد الطلاب المقيدين بالبرامج المميزة.

الجامعة	2007/2006	2008/2007	2009/2008
القاهرة	752	1604	2024
إسكندرية	214	901	1357
عين شمس	101	298	745
أسيوط	60	135	200
المنصورة	160	309	606
الزقازيق	–	99	164
حلوان	315	558	887

[10] حسين بشير محمود: مرجع سابق، ص.ص. ١٦٥

[11] محمد سيف الدين فهمي: مرجع سابق، ص.ص. ٦٩

[12] أحمد إسماعيل حجي ولبنى محمود شهاب: مرجع سابق، ص ٢

[13] محمد صبري الحوت: مرجع سابق، 24

المنيا	–	118	169
المنوفية	16	62	62
قناة السويس	201	374	500
بنى سويف	759	912	1095
بنها	34	78	110
سوهاج	15	35	45
الإجمالي	2636	5483	7964

المصدر: المجلس الأعلى للجامعات: بيان بأعداد الطلاب المقيدين بالبرامج المتميزة بجامعات ج .م. ع في العام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧م حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٩م ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي ، إدارة الإحصاء

ويتضح من الجدول السابق تزايد أعداد الطلاب الملتحقين بالبرامج المميزة بصورة مطردة حيث زاد عددهم في العام الجامعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م بنسبة ٢٠٢ %عن عام الأساس ٢٠٠٦/٢٠٠٧م ، كما يتضح أيضا أن إقبال الطلاب يتزايد بصورة كبيرة في جامعة القاهرة والتي تأتي أعدادها في مقدمة أعداد الجامعات الأخرى يليها جامعة الإسكندرية ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لبعض الطلاب في هاتين المحافظتين كما أنهما من أكبر المحافظات المصرية في عدد السكان ، في حين تعد جامعتي سوهاج والمنوفية من أدنى الجامعات في عدد الطلاب المسجلين بالبرامج المميزة وقد يرجع ذلك إلى ضعف الحالة الاجتماعية والاقتصادية في منطقتي الصعيد والريف المصري مما يعد حائلا أمام الطلاب في الالتحاق بهذه البرامج المميزة.

وعلى الرغم من محاولات مصر نشر التعليم وتوفير فرص متزايدة لاستيعاب الطلاب بمراحل التعليم المختلفة منذ منتصف القرن العشرين إلا إن التعليم المصري عجز عن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لجميع المواطنين والشرائح الاجتماعية في نهاية القرن ذاته وبدايات القرن الواحد والعشرين ، حيث أدى انتهاج الدولة لسياسة الإصلاح الاقتصادي إلى الحد من الإنفاق العام في مجال التعليم وجعله مرتبطا باقتصاديات السوق الحر إلى وضوح التفاوت الاجتماعي في التعليم المصري ممثلا في التفاوت بين مؤسسات التعليم الحكومية ومؤسسات التعليم الخاصة [14].

- **تمويل التعليم الجامعي**

إذا كان الدستور المصري ينص على مجانية التعليم بجميع مراحله بما فيها التعليم الجامعي فإن مسئولية تمويل التعليم الجامعي في مصر تقع على عاتق الحكومات المصرية إلا إن مواصلة التعليم الجامعي ببعض الكليات أصبحت ترهق العديد من أبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة مثل كليات الطب والهندسة وغيرهما ، كما أن محدودية الأماكن المتاحة للطلاب بالجامعات الحكومية أثرت على مجانية التعليم حيث يضطر الآباء بمختلف مستوياتهم الاجتماعية إلى شراء النجاح والارتفاع بمجموع درجات أبنائهم في امتحانات الثانوية العامة بالدروس الخصوصية

[14] المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: مرجع سابق، ص.ص ٢١

التي تعاني منها غالبية الأسر المصرية وكأن المجانية مجرد شعارات تحاول الحكومة من خلالها إسقاط الحرج عنها في توفير التعليم دون الاهتمام بجودته.

وبتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ممثلة في التثبيت الهيكلي وما يتبعها من خفض إنفاق الدولة العام على الخدمات التي تقدمها لقطاع كبير من المجتمع المصري لخفض عجز الموازنة العامة للدولة فقد ألزم البنك الدولي الحكومة المصرية بضرورة تقليص تمويل التعليم الجامعي وتخصيص موارده إلى التعليم الأساسي على أساس أن مبدأ المساواة غير متحقق في ظل السياسة الحالية للتوسع في التعليم نما يستفيد به أبناء ، وأن الدعم الموجه للتعليم الجامعي للحفاظ على مجانيته لا يصل إلى الفقراء وا حيث تدهورت نسبة الإنفاق على التعليم (٢٦ (الأثرياء وأبناء الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة [15] .الجامعي المصري من جملة الإنفاق العام للدولة والتي انخفضت من ١,٥ %إلى ٣,٥ و% ٣,٥ % و٥ و% ٥ و% ١,٣ و% ٢,٣ و% ٢,٣ و% ٨,٢ %في الأعوم من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٨م على التوالي [16] والشكل التالي يوضح تدهور نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي المصري من جملة الإنفاق العام للدولة.

نسبة إنفاق الدولة على التعليم الجامعي من نسبة الإنفاق العام للدولة

فعلى الرغم من الزيادة الشكلية في ميزانية التعليم الجامعي والتي زادت من ١٠٤٣ مليون جنيه عام ١٩٩١م إلى ١٠٣٢٢ مليون جنيه عام ٢٠١٠م بزيادة قدرها ٩٢٧٩ مليون جنيه –حوالي عشر أضعاف– إلا إن هذه الزيادة لم تعد بالفائدة على نظام التعليم الجامعي حيث أدى انخفاض القيمة الشرائية للجنيه المصري أمام الدولار إلى عدم كفاية هذه الزيادة ففي المقابل فإن الميزانية عام ١٩٩١م بغلت حوالي ١,٣١٥ مليون دولار بما يعادل حوالي ١,١٨٣٦ مليون دولار عام ٢٠١٠م بزيادة قدرها ١٥٢١ مليون دولار على مدار عشرين عاما فقط ، هذا فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأسعار التي أثرت على هذه الزيادة ، والجدول التالي يوضح تطور ميزانية التعليم الجامعي بالعملة المحلية والأجنبية

([15]) محمد نعمان نوفل : مأزق سياسات التعليم العالي في ظل توجهات التنمية ، مستقبل التربية العربية ، مركز ابن خلدون للد ا رسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان ، العدد (٣) ، يوليو 1995،ص29.

([16]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : المؤشرات الاجتماعية ، التعليم ، متوفر على الموقع التالي
http://www.capmas.gov.eg/pages_ar.aspx?pageid=802

السنوات	ميزانية التعليم الجامعي بالمليون جنيه	سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي	ميزانية التعليم الجامعي بالمليون دولار
١٩٩١	١٠٤٣	٣.٣١	٣١٥.١
١٩٩٢	١٣٤٣	٣.٣٣	٤٠٣.٣
١٩٩٣	١٦٠٨	٣.٣٧	٤٧٧.٢
١٩٩٤	١٧٩٧	٣.٣٩	٥٣٠.١
١٩٩٥	٢٠٨٤	٣.٣٩	٦١٤.٧
١٩٩٦	٢٤٧٤	٣.٤٠	٧٢٧.٦
١٩٩٧	٣٤٨٢	٣.٣٩	١٠٢٧.١
١٩٩٩	٣٩٨٦	٣.٤١	١١٦٨.٩
٢٠٠٠	٤٠٥٩	٣.٦٥	١١١٢.١
٢٠٠١	٤٣٢٩	٤.٠٦	١٠٦٦.٣
٢٠٠٢	٤٨٧٠	٤.٦٣	١٠٥١.٨
٢٠٠٣	٥٤٦١	٦.١٣	٨٩٠.٩
٢٠٠٤	٥٨٤٢	٦.١٨	٩٤٥.٣
٢٠٠٥	٦٣١٨	٥.٧٩	١٠٩١.٢
٢٠٠٦	٦٨٢٧	٥.٧٤	١١٨٩.٤
٢٠٠٧	٧٤٧٣	٥.٦٤	١٣٢٥.٠
٢٠٠٨	٨٠٠٩	٥.٤٤	١٤٧٢.٢
٢٠١٠	١٠٣٢٢	٥.٦٢	١٨٣٦.٧

المصدر [17]– :البنك المركزي المصري: التقرير السنوي للسنوات من ٢٠٠٣م حتى ٢٠١٠م، قطاع البحوث والتطوير والنشر

يتضح من الجدول السابق تزايد اعتماد موازنة الجامعات المصرية من مليار و٤٣ مليون جنيه عام ١٩٩١م إلى ١٠ مليارات و٣٢٢ مليون جنيه عام ٢٠١٠م وهو ما يعني زيادة الاعتماد وتضاعفه عشرة مرات خلال العشرين عاما ، إلا إنها لم تؤثر في النهوض بالتعليم الجامعي بسبب ضعف القيمة الشرائية للعملة المصرية وتدهورها مقابل الدولار الأمريكي ففي عام ١٩٩١م كان الاعتماد بالدولار حوالي ١,٣١٥ مليون دولار وفي عام ٢٠١٠م وصل الاعتماد إلى مليار و ٧,٨٣٦ مليون دولار أمريكي وهو ما يعني الزيادة بحوالي مليار ونصف دولار فقط خلال العشرين عاما وهي بالطبع زيادة لا تفي بمتطلبات النهوض بالتعليم الجامعي المصري ، ومما يزيد الأمر تعقيدا عدم توزيع اعتمادات موازنة التعليم الجامعي في مصر توزيعا عادلا بين أبواب الموازنة ، والجدول التالي يوضح تطور اعتمادات أبواب موازنة التعليم الجامعي في مصر

العام	الباب الأول (الأجور والرواتب)	النسبة	الباب الثاني (النفقات الجارية)	النسبة	الباب الثالث (الاستثمارات)	النسبة	الباب الرابع (التحويلات الجارية)	النسبة	الإجمالي
٢٠٠١/٢٠٠٠م	٢٦٠٩٨٠٦	٦٠.٢٩	١٠٥١٩٣٥	٢٤.٣٠	٥٨٥٩٥٨	١٣.٥٤	٨٨٥٠٧	٢.٠٤	٤٣٢٩٠٠٦
٢٠٠٢/٢٠٠١م	٢٩٧٧٤٠٨	٦١.١٤	١١٦٠٤٣٠	٢٣.٨٣	٦٣٤٦٤٥	١٣.٠٣	٩٧٥٥٦	٢.٠٠	٤٨٧٠٠٣٩
٢٠٠٣/٢٠٠٢م	٣١٦٤٥٩٨	٥٧.٩٥	١٣٢٧٢٦٩	٢٤.٣١	٨٨٣١٩٤	١٦.١٧	٨٥٥٢٨	١.٥٧	٥٤٦٠٥٨٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣م	٣٥٣٠٧٩٦	٦٠.٤٤	١٤١٠١٠٩	٢٤.١٤	٧٦٦٦٦٤	١٣.١٢	١٣٤٦٤٠	٢.٣٠	٥٨٤٢٢٠٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤م	٣٩١٢٢٥٨	٦١.٩٢	١٤٦٩٨٣٨	٢٣.٢٦	٨٣٤٦٥٦	١٣.٢١	١٠١٥٧٢	١.٦١	٦٣١٨٣٢٤

المصدر [18] : المجلس الأعلى للجامعات: بيان بتطور إجمالي موازنات جمهورية مصر العربية على مستوى الأبواب من العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١م حتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥م، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، إدارة الإحصاء، صورة ضوئية، بتاريخ ١/١/ ٢٠١٢.

([17]) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي للسنوات من ٢٠٠٣م حتى ٢٠١٠م، قطاع البحوث والتطوير والنشر

([18]) المجلس الأعلى للجامعات: بيان بتطور إجمالي موازنات جمهورية مصر العربية على مستوى الأبواب من العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١م حتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥م، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، إدارة الإحصاء، صورة ضوئية، بتاريخ ١/١/ ٢٠١٢.

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن إجمالي ميزانية التعليم الجامعي في العام ٢٠٠٠/٢٠٠١م بلغ حوالي ٤ مليارات ٣٢٩ مليون جنيه تم تخصيص للباب الأول الذي يشمل الأجور والرواتب والمكافآت حوالي ٢ مليار و٦٠٩ مليون جنيه مصري بنسبة ٢٩,٦٠ %ومن ثم فإن هذا الباب يستحوذ على معظم الموازنة على حساب نفقات تطو ير التعليم ، وعلى الرغم من زيادة هذه النسبة إلا إنها لا تفي باحتياجات أعضاء هيئة التدريس المادية خاصة في ظل الظروف التي يشهدها المجتمع المصري في الفترات الأخيرة نتيجة لارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم مما يوضح الأهمية الكبرى لهذا الباب ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لعضو هيئة التدريس ، ومن ناحية أخرى فإن هذه النسبة تستحوذ على الجزء الأكبر من الميزانية بينما تم تخصيص حوالي مليار و٥٢ مليون جنيه بنسبة ٣٠,٢٤ %للباب الثاني المختص بالنفقات الجارية توزع على جميع الجامعات الحكومية مما يوضح تدني الإنفاق على تطوير التعليم الجامعي المصري ، وقد استمر توزيع هذه النسب على هذين البابين حتى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م حيث كانت نسبة اعتماد الباب الأول حوالي ٩٢,٦١ % ونسبة اعتماد الباب الثاني حوالي ٢٦,٢٣%.

كما يتضح من الجدول السابق أن النسبة المخصصة للنفقات الجارية على التعليم الجامعي لم %، ٢٤,١٤ % ، ٢٤,٣١ % ، ٢٣,٨٣ % ، ٢٤,٣٠ إلى النسبة تقل فدائما% ٢٥ نسبة إلى تصل ٢٦,٢٣% في السنوات الخمس الأول من القرن الواحد والعشرين على التوالي مما يوضح ضعف إمكانية التطوير في ظل هذه المخصصات المالية المنخفضة ، كما يوضح صعوبة المساس بنسبة الأجور والمرتبات والتي لم تقل عن ٦١ %إلا عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م حيث وصلت النسبة إلى ٩٥,٥٧ ، %والشكل التالي يوضح تطور أبواب موازنة الجامعات المصرية من عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م حتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥

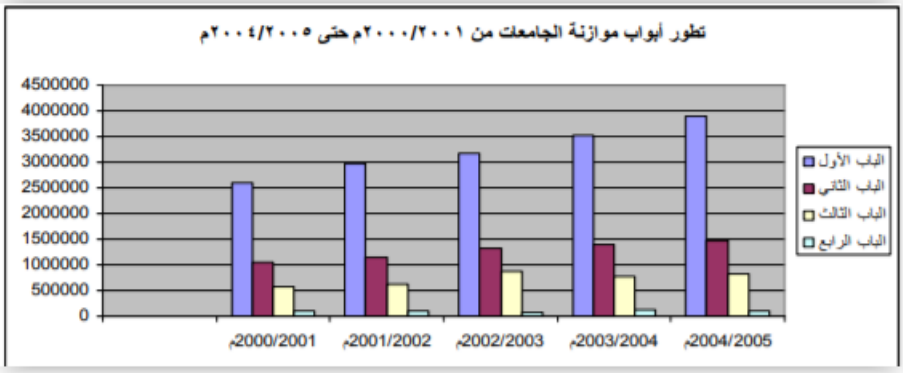

وبداية من العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م تم زيادة عدد أبواب الموازنة من أربعة أبواب تشمل : (الأجور والرواتب – النفقات الجارية – الاستثمارات – التحويلات الجارية) إلى ثمانية أبواب تشمل : (الأجور الرواتب – شراء السلع والخدمات – الفوائد – الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية – المصروفات الأخرى – شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات –" حيازة الأصول المالية والمحلية والأجنبية – سداد واستهلاك القروض المحلية والأجنبية.

- **بطالة خريجي التعليم الجامعي**

منذ منتصف القرن العشرين تبنت الدولة سياسة التخطيط المركزي وتمويل أنشطة القطاع العام التي غلبت على مجمل النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وفي سبيل السعي لإحداث تنمية حقيقية التزمت الدولة بتوفير برامج التعليم في جميع مستوياتها وتوفير فرص التشغيل للخريجين في البرامج التنموية المختلفة ، وقد جاء التعليم في تلك الفترة مرتبطا ارتباطا كبيرا باحتياجات الدولة من القوى العاملة في مختلف المجالات التي استطاعت استيعاب الداخلين إلى سوق العمل ، إلا إن تذبذب الأداء الاقتصادي خلال فترة الستينيات وبداية السبعينيات بسبب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أدى إلى عجز الدولة عن الالتزام بسياسة توظيف الخريجين بسبب عجزها عن التوسع في المشروعات الاستثمارية والإنتاجية المختلفة مما أدى إلى ارتفاع معدلات فائض الخريجين وإعطاء مؤشر على عجز السياسات التعليمية عن المواءمة كما وكيفا مع متطلبات التنمية [19].

فمنذ عام ١٩٧٦م لم تعد شركات القطاع العام مجبرة على قبول تعيينات جديدة وفقا لنظام تعيين الخريجين الذي ظل مفروضا على القطاع الحكومي والعام خلال الفترة الاشتراكية التي انتهجتها مصر منذ بداية ستينيات القرن العشرين وبالفعل تراجعت معدلات نمو التوظيف بالقطاع العام الصناعي من ٥٤% عام ١٩٧٠م إلى ٢,٤١ %عام ١٩٨٦م وبالتالي زادت نسبة البطالة من ٧,٧ %عام ١٩٧٦م [20].

ولذلك فإن مشكلة البطالة في مصر من المشكلات المزمنة وقد أسهمت برامج الإصلاح الاقتصادي بصورة كبيرة في تعميق هذه المشكلة من خلال سياسات تقليل الدعم عن الأسعار وخفض الاستثمار العام والذي أثر ا تأثيرا سلبيا على إمكانية خلق وظائف جديدة كما انعكست برامج الإصلاح (٣٢ (العام والذي أثر ا تأثيرا سلبيا على إمكانية خلق وظائف جديدة .الاقتصادي على نوعية المهن ومستويات المهارات اللازمة لها فاختفت الكثير من المهن التقليدية وحل محلها مهن جديدة تعتمد على التكنولوجيا المتطورة.[21]

ويتصف العصر الحالي بتعدد التحديات والمتغيرات التي تواجه دول العالم المختلفة والتي لا تستطيع مواجهتها والتعامل معها بل والاستفادة منها إلا من خلال قدرتها على إيجاد الخبرات والأفكار والأساليب والمهارات والآليات الجديدة والمتجددة ولن يتأتى ذلك إلا بواسطة إنسان قادر على الإبداع والابتكار، ومن ثم يكون دور النظام التعليمي في إعداد وتأهيل هذا الإنسان خاصة التعليم الجامعي الذي يعمل على إعداد الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا [22]

كما إن عدم وجود رؤية واضحة وموحدة حول كيفية النهوض بالمجتمع هي السبب في انفصال المجتمع عن التعليم والعكس ، فالتعليم يمثل قاسما مشتركا في علاقة أنظمة المجتمع المختلفة ببعضها البعض من خلال اعتماده على

([19]) عبد الرحمن أبو المجد رضوان: التعليم الجامعي الخاص الواقع وتحديات المستقبل، النموذج المصري، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦ م، ص ٢٧

([20]) لمياء محمد أحمد السيد: العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية، الدار المصرية اللبنانية ٧٢ –، القاهرة، ٢٠٠٢ م، ص.ص. ٧٠

([21]) نجاة حسن عبد الغني ابراهيم: سياسات الإصلاح الاقتصادي ومشكلة البطالة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠١ م، ص ص.١٦٩

([22]) وفاء إسحق سعد غالي: العلاقة بين مصر والبنك الدولي (1945–1998م) رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد جامعة القاهرة 2004، ص 123

هذه الأنظمة كمورد لمدخلاته المختلفة بوصفها الوعاء الكبير المستقبل لنواتجه النهائية ، وما لم يحصل نظام التعليم على مدخلات تمتلك قدرات ولديها استعدادات وقابلية للاستفادة من مخر جات التعليم الجامعي في الوقت والمكان المناسبين تفسد العلاقات والتأثيرات والفوائد المتبادلة بين هذه الأنظمة ومن ثم تفسد منظومة المجتمع ككل [23].

وبالرغم من إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١م برأسمال مبدئي يقدر بحوالي ٦١٣ مليار دولار على مدى خمس مسنوات بهدف توفير فرص عمل جديدة لشباب الخريجين والإسهام في حل مشكلة البطالة والتعامل مع الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي ، إلا إن هذا الصندوق لم يؤد دوره على أكمل وجه لأنه لم يصل إلى الفئات الأكثر فقرا بل وصل إلى الفئات المنظمة التي لديها من الضمانات ما يمكنها من الاستفادة من قروض الصندوق وسداد فوائده ، هذا فضلا عن توفير الصندوق لفرص عمل مؤقتة أكثر منها دائمة مما يؤدي إلى ارتداد كثير من الخريجين إلى البطالة مرة أخرى بانتهاء المشروع [24].

فمشكلة البطالة في مصر تعد مشكلة بالغة التعقيد فالسبب فيها ليس مجرد ضعف المستوى نما تؤثر سوء ء الاقتصادي للدولة مما يحد من فرص الاستثمار ومن ثم قلة فرص العمل المتاحة وا أحوال التعليم في زيادة حدة هذه المشكلة بشكل كبير حيث لا يوجد الخريج المؤهل لشغل الوظائف المتاحة، فالمشكلة إذن ليست مشكلة ندرة فرص ا نما تمكن أيضا في عدم رغبة أصحاب ء لعمل فقط وا العمل في تشغيل أفراد من ذوي المهارات المنخفضة.

كما أثر ضعف مستوى النمو الاقتصادي وانخفاض القدرة على تمويل التعليم الجامعي في مصر على توزيع الطلاب على التخصصات العلمية والأدبية حيث لجأت الحكومات المصرية المتعاقبة إلى التوسع في مجالات الفروع الأدبية والاجتماعية أكثر مما يقتضيه التوسع في المجالات والتخصصات العلمية والتكنولوجية التي تتطلب تمويلا أكبر ، كما أثر أيضا على الكفاءة التعليمية بالجامعات المصرية مما أدى إلى انخفاض مهارات الخريجين وبالتالي زيادة معدلات البطالة في صفوف الخريجين خاصة بين خريجي التخصصات النظرية [25].

فضلا عن أن التعليم الجامعي لا يراعي احتياجات التنمية من القوى البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا حيث يزداد عدد الطلاب الملتحقين بالدراسات النظرية عن نظرائهم بالكليات العملية والتي بلغت نسبتهم حوالي ٦٠ %من إجمالي أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي في حين لا يزيد عددهم عن ١٨ % ، ومن ثم فإن ( )٣٨ في اليابان و ٢٣ %في الولايات المتحدة الأمريكية و ٢٥ %في دول أوروبا الغربية .مشكلة بطالة خريجي التعليم الجامعي في مصر تتسم بطبيعة هيكلية بمعنى أنها تنشأ بالدرجة الأولى من ضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة للخريجين كما أنها تنتج عن ضعف التوافق بين مهارات الخريجين وفرص العمل المتاحة حيث بلغت نسبة العاملين من خريجي التعليم الجامعي في مصر في الأعوام ١٩٨٦م و١٩٩٦م و٢٠٠٢م حوالي ١٩,١١ و% ٦٣,١٦ و% ٧١,٢٠

([23]) شريف أحمد حلمي حسين اللمعي: مرجع سابق، ص ٨

([24]) محمد صبري الحوت: مرجع سابق، ص ١

([25]) المرجع السابق، ص ٣

%على التوالي وبلغت نسبة العاطلين في نفس الأعوام حوالي ١٨,١٧ و% ٢٠,١٢ و% ٤٧,٢٢ %على التوالي .

والجدول التالي يوضح تطور التوزيع النسبي لخريجي التعليم الجامعي في مصر.

البيان	علوم هندسية	علوم طبية	علوم زراعية	علوم أساسية	علوم إنسانية
٢٠٠٠م	%٥,٨	%٤,٤	%٣,١	%١,٦	%٨٥,٢
٢٠٠١م	%٧	%٦,٣	%٢,٨	%١,٨	%٨٢,١
٢٠٠٢م	%٨,٤	%٧,٤	%٣,١	%٢,٢	%٧٨,٩
٢٠٠٣م	%٨,٤	%٧,٦	%٣,٥	%٢,٤	%٧٨,١
٢٠٠٤م	%٨,١	%٧,٦	%٢,٨	%٢,٧	%٧٨,٩
٢٠٠٥م	%٧	%٦,٧	%٢,٢	%٢,٦	%٨١,٥
٢٠٠٦م	%٧,٣	%٧,٢	%١,٧	%٢,٥	%٨١,٣
٢٠٠٧م	%٧,٢	%٦,٩	%١,٦	%٢,٥	%٨١,٩
٢٠٠٨م	%٦,٩	%٧	%١,٥	%٢,٥	%٨٢,١
٢٠٠٩م	%٧,٢	%٦,٨	%١,٣	%٢,٢	%٨٢,٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: المؤشرات الاجتماعية، التعليم

كما أثر الإبقاء على نظام تقويم التعليم الجامعي في مصر والذي يعد أحد أسباب ضعف أدائه دور كبير في ضعف مخرجاته من الخريجين الذين يمثلون مدخلات سوق العمل ، فلتقويم الأداء الجامعي دور كبير في تطوير التعليم الجامعي خاصة في ظل إطار اقتصاد كوكبي متغير ومتنام وما يتطلبه ذلك من منافسة وجودة عالية للتعليم الجامعي ولذلك فإن هناك حاجة ملحة لأن يمتلك الطلاب مهارات عالية تضمن لهم التنافس لدخول سوق العمل وتحقيق تقدم في أعمالهم ووظائفهم مما يكون له مردود في تحقيق تقدم اقتصادي وعلمي واجتماعي خاصة مع زيادة أعداد الملتحقين بمؤسسات وبرامج التعليم الجامعي والمتخرجين منها ، وقد تبن دول كثيرة برامج للإدارة المؤسسية في التعليم الجامعي وقياس مخرجاته ومن ذلك على المستوى الأوروبي حيث تبنت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECDوهي منظمة تضم دولا أوروبية واليابان واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإسرائيل عام ١٩٦٩م برنامج الإدارة المؤسسية للتعليم الجامعي (IMHE) ولايزال البرنامج مستمرا حتى الآن من منطلق أن هناك تأكيدات في ميدان التعليم الجامعي على التجديد والإبداع وتحسين نوعية التعليم والتعلم ، مما يجعل قياس أداءات ومخرجات التعليم والتنافس الإقليمي والدولي ضرورة دعت المنظمة إلى أن تتبنى هذا البرنامج للإدارة المؤسسية في التعليم الجامعي لتحقق هذه المؤسسات بالمشاركة الحكومية مستويات أعلى من الممارسات الأفضل وتطبق نماذج وأفكار تلبي الاحتياجات التعليمية والبحثية ومتطلبات سوق العمل. [26]

ومن ثم أصبح سوق العمل يعاقب التعليم الجامعي بمعدلات عالية من البطالة بين خريجي الدراسات العلمية والنظرية على السواء بعد أن كانت الأخيرة تحظى بالنسبة الكبيرة من البطالة وكأن التعليم الجامعي أصبح يؤجل وقوع بطالة الفرد عدة سنوات حتى ينهي دراسته وكأنه يحيل العاطلين من عاطلين عاديين إلى عاطلين مثقفين حيث بلغ عدد

(26) نجاة حسن عبد الغني ابراهيم: مرجع سابق، ص.ص ١٧٤

المتعطلين عن العمل من خريجي الجامعات حوالي ٩٣٢٣٠٠٠ فرد بنسبة بلغت حوالي ٩,١٨ %عام 2008م والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في مصر.

البيان	معدل البطالة	معدل بطالة الشباب	معدل بطالة حملة المؤهلات الجامعية
٢٠٠٠م	%٩	%٢٨,٢	%١٢,٨
٢٠٠١م	%٩,٢	%٢٥,٨	%١٢,٤
٢٠٠٢م	%١٠,٢	%٢٧,١	%١٥,٧
٢٠٠٣م	%١١	%٣٤,٩	%١٦,٤
٢٠٠٤م	%١٠,٣	%٣٤,٣	%١٦,١
٢٠٠٥م	%١١,٢	%٣٤,١	%١٨,١
٢٠٠٦م	%١٠,٦	%٢٩,٩	%١٧,٤
٢٠٠٧م	%٨,٩	%٢٤,٨	%١٧,٣
٢٠٠٨م	%٨,٧	%٢٥,٤	%١٦,٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: المؤشرات الاجتماعية، العمل والأجور في مصر

يتضح من الجدول السابق أن معدل البطالة العام في مصر يدور بين ٩ و% ١١ %إلا إن المشكلة تتضح في زيادة معدلات البطالة بين الشباب المصري والذي بلغ ذروته عام ٢٠٠٣م حيث وصلت نسبة البطالة بين الشباب حوالي 34.9%مما يعد إهدارا لدور العنصر البشري الذي يعد أساس التنمية الشاملة في المجتمع وما يزيد المشكلة تعقيدا وتأثيرا في المجتمع هو زيادة معدلات البطالة بين حملة المؤهلات العليا والذي وصلت معدلات البطالة بينهم حوالي 16.4 %عام 2008م ، مما يعكس عبء كبيرا على المجتمع من ناحيتين مختلفتين الأولى تتمثل في تكلفة إعداد هؤلاء الطلاب بالجامعات المصرية وإهدار هذه الأموال دون استفادة من هؤلاء الأفراد في تنمية المجتمع والثانية تتمثل في المعاناة الاجتماعية التي يئن منها المجتمع نتيجة زيادة معدلات البطالة بين أبنائه ، والشكل التالي يوضح تطور معدلات البطالة في مصر.

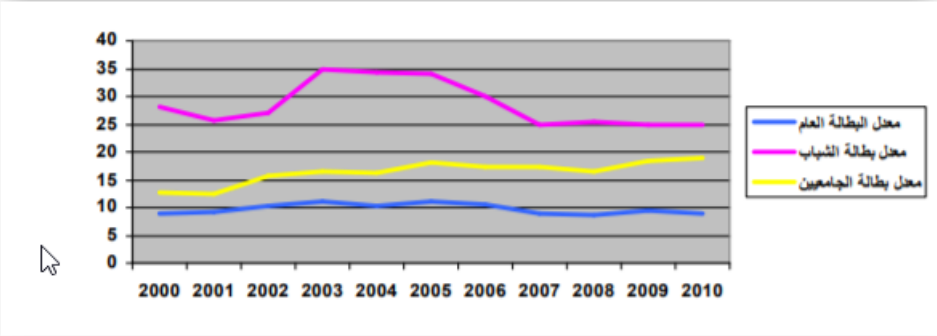

ومن الشكل السابق يتضح أن معدلات البطالة في مصر في الفترة الأخيرة آخذة في الانخفاض ماعدا معدلات البطالة بين خريجي الجامعات المصرية التي تتزايد بشكل مستمر، ومن ثم فإن وجود بطالة متزايدة بين خريجي التعليم

الجامعي دليل على قصور كفاية التعليم وفعاليته ويتطلب ذلك إعادة النظر في هياكل التعليم الجامعي وسياساته بما يضمن نوعا من التوازن بين المقبولين في التخصصات العلمية والنظرية [27] .

- **الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات المصرية**

أن الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعة شرطان أوليان لكي تكون مؤسسة التعليم العالي مركزا للإنتاج المعرفي العلمي وتطويره ولا يمكن أن يتم كل هذا إلا إذا أحيطت الجامعة بنوع من العقد الأخلاقي تلتزم به كل عناصر المجتمع الأكاديمي من أساتذة وطلبة وأدريين وتلتزم به قوى المجتمع السياسية ، فالحرية الأكاديمية هي" حرية عضو هيئة التدريس في أن يبحث عن الحقيقة ، وأن ينشر ما يتوصل إليه، وأن يفسرها في نطاق معرفته الأكاديمية بالشكل الذي يراه ا مناسب وكذلك حرية إعطاء أفكاره ومعلوماته في ميدان تخصصه دون التعرض لأي ضغوطات ، وحرية التعبير عن أفكاره وآرائه في المجتمع المحلي ، وحرية الإسهام في النشاطات والخدمات التطوعية في المجتمع المحلي ونقد البرامج التعليمية والسياسات والإجراءات وابداء الرأي في التعيينات الإدارية والجامعية، وإيصال اقتراحاته من خلال القنوات المناسبة للإدارة الجامعية [28].

ومن ثم فإن الحرية الأكاديمية هي حرية خاصة بأعضاء المجتمع الجامعي من الباحثين والأساتذة والطلاب –أفرادا أو جماعات– يتميزون بها عن سائر المواطنين بحكم طبيعة أعمالهم البحثية والعلمية وهي تعطي الفرد الأكاديمي حق البحث والتدريس في مجال التخصص ، كما تتضمن حق المشاركة في اتخاذ القرارات الجامعية وتعطي للمجالس الجامعية والهيئات والمؤسسات كل في اختصاصه حق اتخاذ القرارات الأكاديمية والمشاركة في اتخاذ القرارات المالية والإدارية ، كما تتضمن حق الأستاذ الجامعي في المشاركة في اتخاذ القرارات مهما كانت درجته العلمية بما يحقق ديمقراطية اتخاذ القرار، كما أنها تتضمن أيضا حق الجماعات الأكاديمية على مستوى المجالس الجامعية على مستوى الأقسام أو الكليات أو الجامعات في اتخاذ القرارات الأكاديمية والمشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية [29]

كما تشير الحرية الأكاديمية إلى عدم وضع قيود على ما تدرسه الجامعة وما يقوله أو ينشره أساتذتها أو ما يعبرون عنه من أداءات علمية أو أكاديمية داخل الجامعة ، ويعني أيضا حيادها الفكري وعدم انحيازها ، وهذا يتطلب منها عدم الدخول في الأمور المتعلقة بالأيديولوجيات السياسية والأمور العقائدية الدينية و هذا ليس معناه عدم اهتمام الجامعة بهذه الجوانب ، فالوعي السياسي والديني ضروريان لطالب الجامعة ومن ثم ينبغي على الجامعة توعية الطلاب

([27])سمير عبد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : معدل البطالة والتقدي ا رت السنوية للعمالة والبطالة تبعا للحالة التعليمية والنوع في ٢٠١٠ م ، متوفر على الموقع التالي:٨/http://www.capmas.gov.eg

([28]) دانا لطفي حمدان: العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الد ا رسات العليا ، ٢٧ ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، ٢٠٠٨ م، ص.ص ٢

([29]) رضا ابراهيم المليجي : نحو تعليم متميز في القرن الحادي والعشرين رؤى استراتيجية ومداخل إصلاحية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠١١ م ، ص ١٤٣

سياسيا ودينيا على أساس تحليلي نقدي حتى لا يبتعد الطلاب عن العمل الجامعي وينغمسوا في الخلافات السياسية والدينية [30].

وبالتالي فإن مفهوم الحرية الأكاديمية لا ينفصل عن مفهوم الثقافة السياسة الديمقراطية التي تأبى التطرف، وتنبذ الانغلاق والتسلط، وحيث إن الدول العربية لا تتمتع بثقافة سياسة ديمقراطية ثابتة فإنها لا تسمح بتقاليد أكاديمية قائمة على الحرية الأكاديمية ، كما إن تفعيل الحريـ ة الأكاديمية داخل المؤسسات التعلمية يسهم في تهيئ الفرصة للطلبة للتدرب على النقد والتفكير ، وتوفير معلومات للأستاذ لتحسين وتطوير أسلوب تدريسه ومعرفة التقدم الذي يحرزه طلابه ، وتهيئ الفرصة للطلبة لتوجيه الأسئلة ، كما تكشف عن نقاط الضعف لدى الطلبة ، تساعد على تكوين علاقات المحبة والألفة والتقارب بين الأستاذ والطلبة ، وتقدم إجابات وحلولا للمشكلات التي يواجهها الطلبة في المباحث العلمية [31].

أما المقصود باستقلال الجامعة فهو أمن الجامعة وسلامتها، حتى تكون في مأمن من كل التهديدات والضغوطات التي من شأنها أن تخل با لمهمة الجامعية وأن تكون الجامعة متمتعة بالحصانة التي تقتضيها الحرية الأكاديمية، ويتبلور مفهوم استقلال الجامعة في بعدين أساسيين هما: إدارة شؤونها الداخلية الإدارية والمالية دون تدخل من الخارج، انطلاقًا من أن الشؤون الجامعية لها خصوصيتها الفنية، والبعد الآخر يتمثل في إنجاز القرارات الأكاديمية المتعلقة بوظائفه [32] .

فاستقلال الجامعة من الناحية الإدارية يتمثل في أن يكون القرار بشأن التعيين في الجامعة في كافة المناصب العلمية والإدارية هو قرار المؤسسات الجامعية وأن تخضع الترقيات في السلك الجامعي للمعايير الأكاديمية وحدها وأن يكون تولي المناصب القيادية في الجامعة هو قرار المؤسسات الجامعية ذاتها وليس قرار أية سلطة خارجها ، ومن الناحية الاقتصادية ، فعلى الرغم من أن الجامعات في كل دول العالم لا تملك موارد ذاتية تكفي لتمويل كافة أنشطتها التعليمية والبحثية وأنها مضطرة إلى الاعتماد على موارد خارجية من السلطات العامة المركزية والمحلية ومن المؤسسات الإنتاجية والخدمية التي قد تتعاون معها لإجراء أبحاث لصالحها إلا إن الاعتماد على هذه الأطراف لا ينبغي أن يحول الجامعة إلى أداة تستخدمها الحكومات في الصراع السياسي ، كما أن استقلال الجامعات من الناحية الفكرية يعني بقاء الجامعة مجالا مفتوحا لكافة الآراء والتوجهات والمدارس الفكرية ومحفلا للحوار السلمي والبناء فيما بينها ، ويعني ذلك أن تحترم المؤسسات الحكومية والسياسية والاجتماعية هذا الاستقلال فلا تلزم الجامعة بتبني رؤاها الخاصة ولا تتدخل في الحوار الذي يدور في الجامعة بالضغط و التهديد أو الاغتيال المعنوي للشخصيات التي لا ترضى عن أفكارها [33].

([30]) رضا إبراهيم المليجي: مرجع سابق، ص ١

([31])دانا لطفي حمدان: مرجع سابق، ص ٢

([32])المرجع السابق، ص27

([33]) مصطفى كامل السيد: حول استقلال الجامعات، نظرة مقارنة، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية بعنوان "التعليم العالي في مصر .

ويعد تعدد الموارد المالية للجامعة أهم ضمان من ضمانات الحرية الأكاديمية اً ومصدرا مهم للحد من الضغوطات والتدخل في شؤونها ، فكلما تعددت وتنوعت مصادر التمويل زادت استقلالية الجامعة وأصبحت أكثر قدرة على تأدية وظائفها ، وكلما ازداد اعتماد الجامعة على مصدر واحد ووحيد لتمويل برامجها ، ازدادت تبعيتها للجهة الممولة التي تكون في الموقع الحاكم والمتحكم في الأولوية الجامعية ، الأمر الذي يقلص من هامش الحرية الأكاديمية ، والاتجاه الصادق نحو التمويل الذاتي والذي سيحقق أكبر قدر من الاستقلال الداخلي والخارجي ، كما يقلل من الضغوطات الخارجية غير المناسبة ، ويوسع مجالات الحرية الأكاديمية فيها ويحولها إلى حيز للحرية الفكرية ، حيث يتبادل أعضاء هيئة التدريس والطلبة النقاش والحوار في جو من الأمان والاطمئنان [34].

وقد عانت الجامعات المصرية من تقييد الحرية السياسية في مصر منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر خوفا من قدرة الطلاب الجامعيين والأساتذة من حشد الشارع المصري والعربي حيث كانوا في معظم الأحيان مصدرا لإلهام الشارع العربي ، ففي عام ١٩٥١م تظاهر الطلاب ضد النظام الملكي الدستوري وقد امتد تقييد الحرية السياسية إلى تقييد الحرية الأكاديمية والذي امتد إلى عصر مبارك ممثلا في الرقابة على المقررات الدراسية التي يتم تدريسها بالجامعات حيث كانت هناك العديد من القضايا التي لا يمكن تناولها داخل الجامعات مثل : العلاقة بين الأقباط والمسلمين في مصر ، والحديث عن سلبيات النظام القائم أو الأنظمة السابقة ، وبعض القضايا المتعلقة بعلاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية الأخرى أو إسرائيل فهذه الموضوعات لا تناقش داخل قاعات التدريس وبالتالي يؤثر ذلك على تنمية قدرات الطلاب على النقد أو السؤال مما يجعل مهارات الطلاب التحليلية متخلفة وغير مستغلة [35].

تمتعت الجامعة الأهلية بأكبر درجة من الاستقلال إذ لم تكن تابعة لأية وزارة إلا إن استقلالها الإداري لم يكفل لها بعد قيامها وتوسعها الموارد المالية التي تحتاج إليها فمنذ قيام ثورة ١٩٥٢م بادرت حكومة الثورة إلى سن مجموعة من الإجراءات والقرارات والقوانين التي تحد من حرية وحركة الجامعات المصرية –أساتذة وطلابا– خاصة أنها كانت على علم بأن الجامعة كانت قبل عام ١٩٥٢م زاخرة بشتى التيارات السياسية متعددة الانتماءات ، وكانت الضغوط التي مارستها الجامعة سواء في المظاهرات الطلابية أو مقالات الأساتذة عاملا أساسيا في إضعاف النظام الملكي ، وبالتالي ساعدت على قيام الثورة وكان رجال الجامعات أول من أيدوا الثورة إلا إن الخلاف نشب بينهم بسبب الخلاف حول تحديد هوية الحكم هل سيكون ديمقراطي أم سيستمر ديكتاتوري [36].

فبعد ثورة ١٩٥٢م أصدرت حكومة الثورة القانون الأول الخاص بالجامعة رقم ١٢٨ في ١٩ مارس ١٩٥٣م للحد من حرية الجامعة من خلال إنشاء لجان لتصفية أعضاء هيئة التدريس ، ثم القانون رقم ١٥٢ لعام ١٩٥٤م بشأن تأديب

([34])دانا لطفي حمدان: مرجع سابق، ص ٢٨

([35])Mary Tyler E. Holmes (2008) : Higher Education Reform in Egypt : Preparing Graduates for Egypt's Changing Political Economy , Education , Business and Society , Contemporary Middle Eastern Issues , Vol. (1) , No. (3) , p.179

([36]) مصطفى كامل السيد: مرجع سابق، ص ٦

أعضاء هيئة التدريس بقرارات غير قابلة للطعن ولا يجوز معارضتها ، ثم كان القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤م الذي قضى بالكامل على استقلال الجامعة حيث كان الوزير عسكريا والأمين العام للجامعة عسكريا وألغيت كل القوانين واللوائح التي صدرت لإعطاء الجامعة استقلاليتها ، فألغي نظام انتخاب العميد والوكيل وأصبحت المناصب بالتعيين وأصبح وزير التعليم هو الرئيس الأعلى للجامعات الذي له سلطة إقالة رئيس الجامعة ونائبيه في ذلك الوقت ، إلا إن النظام الأكاديمي لم يحدث فيه تعديل حيث سمحت الثورة بالحرية الأكاديمية والبحث بعيدا عن نظام السياسة وأبداء الراي في المسائل العامة [37].

وتلا ذلك القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨م بشأن تنظيم الجامعات والذي مثل صدوره إعادة النظر في دور الجامعة وتحديد رسالتها في ضوء التوجه القومي للجمهورية العربية المتحدة ثم كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م ليكون ملائما للمر حلة الجديدة حيث انعكس الإطار السياسي والاقتصادي في هذه المرحلة على قانون تنظيم الجامعات والذي أتاح مساحة أوسع من الديمقراطية حيث نص على ضرورة انتخاب عمداء الكليات على أن يختار رئيس الجامعة أحد الثلاثة الحاصلين على أعلى الأصوات [38] .

كما نص القانون على أن تأسيس الجامعات يتم بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي وبموافقة المجلس الأعلى للجامعات وكذلك بالنسبة لإنشاء فروع جديدة لتلك الجامعات أو إنشاء كليات جديدة بالجامعات يضاف إلى هذه القرارات موافقة مجلس الجامعة المختصة مما يعكس المركزية الشديدة التي تجمع كافة خيوط العملية التعليمية لتركزها في يد رئيس الدولة [39] .

ومن ثم فقد انعكس المناخ السياسي في مصر على التعليم الجامعي حيث تعددت انتهاكات ِ هدار الحريات الأكاديمية من خلال نشر وترويج الرؤية الأحادية ذات السلطة لاستقلال الجامعات وا الصلة الوثيقة بالخط الرسمي للدولة واضطهاد ما سواها من رؤى واتجاهات ولم يسمح للجامعة أن تصبح مركزا من مراكز الحوار الوطني كما كانت منذ بداية نشأته [40].

وبتطبيق الإصلاح الاقتصادي في مصر وما يتطلبه من تغييرات سياسية فقد حدثت مجموعة من الإصلاحات السياسية التي شهدها النظام السياسي في مصر –أيا كان هدفها– مثل إتاحة المزيد من حرية الرأي والتعبير وبعض مظاهر الديمقراطية إلا إن هذه المظاهر تنعكس على التعليم الجامعي بل على العكس فقد شهدت استقلالية الجامعات المصرية تدهورا كبيرا منذ مطلع التسعينيات حيث تحول نظام اختيار عمداء الكليات من الانتخاب إلى التعيين.

ويعد المجلس الأعلى للجامعات إمعانا للآلية المركزية في إدارة الجامعات المصرية حيث يرأسه وزير التعليم وعلى الرغم من نص القانون بأن يتولى إدارة كل جامعة مجلس الجامعة ورئيسها إلا إن القانون ينص أيضا على أن

([37])محمد أبو الغار: إهدار استقلال الجامعات، موقع كتب عربية،، ص ٣٢. متوفر على الموقع التالي : www.kotobarabia.com

([38]) المرجع السابق، ص.ص ٤م

([39]) ناهد عز الدين: مرجع سابق، ص ٣٨

([40]) المرجع السابق، ص.ص ٣٨٤

للجامعات مجلسا أعلى مقره القاهرة يتولى تخطيط السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي والتنسيق بين الجامعات في أوجه أنشطتها وبالتالي فإن المجلس الأعلى للجامعات هو الآلية الرئيسية التي تتدخل من خلالها الدولة في شئون الجامعات [41] .

ثالثا: المؤهلات والمهارات المطلوبة من خريجي الجامعات لتلبية احتياجات سوق العمل

أولا: المؤهلات المطلوبة من خريجي الجامعات

يعتبر التنبؤ بالمستقبل وتخطيط التعامل معه من لأهم ضرورات التعاطي الجيد مع المتغيرات التي تحدث، ولقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي بشكل كبير إلى تحول الاعتماد من الميزة النسبية للنتاج التجاري إلى الميزة النسبية للنتاج التكنولوجي، ذلك بأحدث تخصصات تعتمد على التقدم التكنولوجي في عدة مجالات، فأصبحت صناعة الإليكترونيات هي أسرع الصناعات نموا على مستوى العالم، كما أن أسرع الصادرات الصناعية نموا هي التي يرتفع فيها المكون التكنولوجي. وقد تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد بالأساس على المعرفة العلمية أو الاقتصاد المعرفي المبني على المعرفة التي تسفر عنها البحوث المدنية والتكنولوجية.

تشير توقعات سوق العمل إلى أنه في ظل التقدم العلمي واعتماد الروبوتات والذكاء الصناعي في مجالات عدة فقد بدأت المخاوف تتجلى بشأن اختفاء بعض الوظائف من سوق العمل، في المقابل سيكون العالم في المستقبل القريب في حاجة شديدة لعدة وظائف ستغزو سوق العمل.

تشير الأبحاث الى أن 75 مليون وظيفة سوف تختفي خلال الخمس سنوات المقبلة استناداً إلى منتدى الاقتصاد العالمي. وأغلب هذه الوظائف هي التي يغلب عليها النمط التكراري. إلا أنه في المقابل سوف تُخلق 130 مليون وظيفة جديدة بسبب تغيُّر طريقة طرح الوظائف وإعدادها. وهذا يعني توسع شريحة الوظائف المتاحة، على الرغم من إزاحة بعض الوظائف المكرَّرة، أشارت الدراسة ايضا إلى أن نسبة الاعتماد على الإنسان مقابل الأجهزة في الإنتاج، هي حالياً 71% مقابل 29% على التوالي. لكن الدراسة تتوقَّع تغيُّر هذه النسبة على المدى القريب لتصبح بنسب متقاربة، بمعنى أن معدَّل الاستخدام للعامل البشري والأجهزة سيكون بنسب متساوية في المستقبل القريب.

وفي ظل التقدم العلمي واعتماد الروبوتات والذكاء الصناعي في مجالات عدة بدأت المخاوف تتجلى بشأن اختفاء بعض الوظائف من سوق العمل [42]

وباعتماد التكنولوجيا الحديثة سيشهد سوق العمل في السنوات القادمة طلب على الوظائف في المجالات التالية:

1- مطوري البرمجياتSoftware Developers

من المتوقع أن يحتاج العالم لهذه الوظيفة في المستقبل في عالم الأعمال حيث سيكون صاحب هذه الوظيفة مسؤولا عن تقييم الاحتياجات العملية والشخصية من العالم الرقمي، وتحديد المجموعة المثالية من البرامج والتطبيقات اللازمة للشركات وأصحابها.

---

[41] هشام يوسف مصطفى علي العربي: مرجع سابق ، ص. ٣٥

[42]زيد هاشم: مرجع سابق، ص 22

2- الذكاء الاصطناعي" Artificial Intelligence"

يعرّف الذكاء الاصطناعي بأنه سلوك وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها. من أهم هذه الخاصيات القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة. بعتبر تخصص الذكاء الاصطناعي فرعًا من فروع علم الحاسوب يهتم بتصميم "العملاء الأذكياء" أو ما يعرف باللغة الإنجليزية بـ ."Smart Agent" يقصد بالعميل الذكي نظام حاسوبي يستطيع إدراك البيئة المحيطة به والتفاعل معها من أجل اتخاذ مواقف تسهم في تحقيق الأهداف التي صُمّم لأجلها. يعتبر هذا التخصص من أكثر التخصصات التي سيزيد الطلب عليها مستقبلا بل والتي تشهد طلبًا كبيرا في يومنا هذا. ولعلّ هذا التخصص غير متوافر الآن في معظم الدول العربية، لكنه حاضر في شكل دورات تدريبية وتعريفية، أو كجزء من تخصصات أخرى أكثر شهرة. ومن المثير للاهتمام أنّ هذا التخصص يتطلّب معرفة ليس بالتخصصات العلمية وحسب بل وحتى التخصصات ذات العلاقة بالعلوم المعرفية كالفلسفة وعلم النفس، لأن بناء أنظمة الذكاء الاصطناعي يحتاج لدراسة متعمقة لعقل الإنسان ومهارات التواصل والإدراك والمشاعر وغيرها

3- إنترنت الأشياء Internet of Things

يعتبر انترنت الأشياء أو (Internet of Things) باللغة الإنجليزية، من التخصصات الثورية التي ستزداد انتشارًا خلال السنوات القليلة المقبلة. ويعرّف انترنت الأشياء بأنه عبارة عن شبكة واسعة من الأجهزة المادية والمركبات ومختلف العناصر المرتبطة معًا بأجهزة حاسوب ذكية، والتي تتبادل المعلومات والبيانات فيما بينها. باختصار هو تعريف متطوّر لشبكة الإنترنت وقدرة الأشياء من حولنا على الاتصال بهذه الشبكة. يتوقّع أن يصل عدد الأشياء (الأجهزة) المرتبطة مع بعضها من خلال شبكة انترنت إلى حوالي 30 مليار جهاز بحلول 2020 وذلك دون حساب أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية. بل هناك سعي أيضًا لتوصيل حتى البشر أنفسهم بشبكات إنترنت من خلال رقاقات إلكترونية تجمع البيانات حولهم وتحلّلها ثمّ توظّف هذه البيانات لتكييف الأجهزة من حولهم (كالسيارة أو الثلاجة أو جهاز التكييف) مع احتياجاتهم. في المستقبل، عندما تدخل إلى منزلك، ومن خلال شريحة ذكية توصلك بشبكة الإنترنت وبالأشياء المحيطة بك، سيدرك جهاز التكيف إن كنت تشعر بالحرّ، فيعدّل درجة الحرارة لتناسب ما تحتاجه. وستدرك الثلاجة إلى أنّك بحاجة لكوب من الماء فتجهّزه لك، بل وحتى المصابيح في منزلك ستدرك حاجتك للإضاءة الخافتة فتنطفئ تلقائيًا [43]

الأمن السيبراني Cyber Security

ومع زيادة حوادث اختراق الخصوصية وتسريب البيانات الشخصية، وزيادة معدل الجريمة الإلكترونية، أصبحت الحاجة ملحة لتأمين البيانات، ووجود متخصصين في أمن المعلومات، سواء لتطوير تطبيقات شخصية أو للعمل لصالح شركات أو مؤسسات حكومية، مما جعل البعض يعتبرونه من أهم الوظائف التي يحتاج إليها العالم في السنوات العشر القادمة.

4- تحليل البيانات Data Analyst

(43)مور، جان بيتير أوس دايم وشاندران،(2018). مستقبل الوظائف في الشرق الأوسط، القمة العالمية للحكومات

تحليل البيانات تعني تقييم البيانات، هي عملية تقييم للبيانات باستخدام التفكير التحليلي والمنطقي من خلال دراسة كل مكون من مكونات البحث، يتم جمع البيانات من مصادر مختلفة ثم نقوم بمراجعتها ثم نقوم بتحليلها، يعد تحليل البيانات مجرد خطوة من العديد من الخطوات التي يجب أن تكون متكاملة عند إجراء تجربة البحث، لذا تعد وظيفة تحليل البيانات من أهم 10 وظائف يحتاجها العالم في السنوات القادمة لأنهم وحدهم من يستطيعون تحليل البيانات المنتشرة وتقديم المساعدة للمؤسسات في اتخاذ القرارات.

5- الطاقة البديلة Renewable Energy

لا يستطيع البشر العيش معتمدين على الوقود للأبد، وعليه فموارد الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح والطاقة الكهرومائية هي الأمل الوحيد. ولاشكّ أنّك قد سمعت عن تخصص الطاقة البديلة والمتجددة (Alternative and Renewable Energy). يدرس هذا التخصص أشكال الطاقة المتجددة بأنواعها ويزوّد الطالب بالمهارات العملية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتعامل مع الطاقة النظيفة. ولعلّ أشهر تخصص الآن هو هندسة الطاقة المتجددة والذي بدأ يظهر في عدد من الجامعات العربية، أو كجزء من تخصصات الهندسة والبيئة.

6- الطباعة ثلاثية الأبعاد 3D Printing

لا يخفى على أحد أنّ الطباعة ثلاثية الأبعاد (3D Printing) هي الخطوة الكبرى القادمة في مجال التصميم. فبعد أن اعتدنا على طباعة الصور والتقارير والأوراق ثنائية الأبعاد، أصبحنا اليوم أمام تكنولوجيا طباعة المجسّمات. الجميع يبشّر بقدرات الطباعة ثلاثية الأبعاد بدءًا من المهندسين وحتى روّاد الفضاء! وتُعرّف بأنها إمكانية خلق عدّة أشياء مختلفة ثلاثية الأبعاد باستخدام جهاز واحد فقط هو الطابعة ثلاثية الأبعاد. من خلال هذه التكنولوجيا الثورية، يمكنك طباعة أي مجسم بدءًا من كوب صغير ووصولاً إلى أكبر الطائرات حجمًا. وكون هذا المجال حديثًا، فالحاجة ملحّة لأولئك الذين يفهمون النماذج ثلاثية الأبعاد والقادرين على إدارتها وإنتاجها والإبداع فيها. ولأنها تدخل في شتّى مجالات الحياة، فيمكن لأغلب التخصصات أن تشكّل قاعدة جيدة تؤسس لدراسة علم الطباعة ثلاثية الأبعاد.

7- التعليم عن بعد Online Learning

سيكون معلمو وأساتذة المستقبل مجبرين على التعامل مع التقنيات الحديثة ليتمكنوا من تقديم المحاضرات والدروس الخصوصية التي بدأت منذ بضع سنوات بالانتقال من العالم الحقيقي إلى العالم الافتراضي. حيث يعتبر التعليم الإلكتروني هو المستقبل لجميع أساليب ومنهجيات التعليم في العالم، فطرق التدريس التقليدية في تراجع ويتوقّع اختفاؤها عمّا قريب. وهنا تبرز أهمية تخصصات التعليم الإلكتروني، التي تدمج ما بين التخصصات التقنية المتكفّلة ببناء شبكات التعليم وبين مختلف التخصصات الأخرى التي ستسهم في بناء المحتوى التعليمي الذي سيدرّس. كما يجب على المعلمين والمدرّسين الحاليين الراغبين في تطوير مسيرتهم المهنية أن يعملوا على اكتساب المهارات المناسبة التي تهيّئهم للدخول في عالم التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد.

8- التسويق الرقمي Digital Marketing

ستحتاج الشركات في السنوات القليلة القادمة إلى خبراء للقيام ببناء استراتيجيات التسويق وتنفيذها. حيث يتميز التسويق الإلكتروني باستيعابه لأعداد ضخمة من العاملين فيه، مع إقبال الكثير من الشركات يوميا والتى تدرك مدى أهمية هذا السوق فى الوصول لعملائها المستهدفين بدقة، مما يخلق معه فرصا أكبر للعمل فى التسويق الإلكتروني.

9- **التجارة الإلكترونية E-commerce**

إن نموذج التجارة الإلكترونية أصبح نموذجاً عادياً جداً وشائعاً في حياة الناس، ولكن في ظل وجود العديد من المتاجر الافتراضية التي تتنافس على الانترنت، سوف تزداد الضرورة إلى التميز على نطاق واسع لاجتذاب العملاء. ولهذا السبب فإن الأخصائي في مجال التجارة الإلكترونية أمامه وقت أطول مضمون وسوف تتمتع هذه المهنة بعمر أطول.

ثانيا: المهارات المطلوبة من خريجي الجامعات [44]

1- مهارة البيع

أي وظيفة بهذا العالم قائمة على مبدأ أنك تمتلك شيئًا وغيرك يحتاج إليه، سواءً كان ماديًا أو معنويًا. ومن ناحية أخرى، أنت تحتاج أيضًا شيئًا يمتلكه شخص آخر وهكذا. لذلك، فإن القدرة على البيع من أهم مهارات سوق العمل التي يجب أن تطورها لديك. فكر بها لحظة، مقابلة العمل ما هي إلا بيع مهاراتك لتلك الشركة، تقديم القيمة التي تمتلكها أنت بصورة رائعة بحيث تستطيع الشركة تقديرها ومن ثم توظيفك. إذا تقدم شخصان لديهما نفس المهارات والمؤهلات المطلوبة لنفس الوظيفة، فإن من يمتلك مهارة البيع هو من سيحصل على الوظيفة، لأنه استطاع أن يُظهر القيمة التي سيضيفها للشركة في حين أن الآخر لم يستطع أن يصوغ مهاراته بالكفاءة نفسها.

لا يختلف الأمر بالعمل الحر، إلا أنك ستحتاج أن تبيع القيمة التي تمتلكها لأكثر من شركة وأكثر من شخص. ماذا عن "البيع الواقعي" بيع المنتجات والخدمات، هل تستطيع تحقيق زيادة في المبيعات إلا عندما تمتلك تلك المهارة؟ لتتقن مهارة البيع يجب أن تتعلم كيف تعرض الأفكار والمنتجات بصورة جيدة"Presentation" ، ويجب أن تتعلم كتابة الإعلانات"Copywriting" ، الأولى للتعامل وجهًا لوجه، والثانية للتعامل من وراء الشاشات.

2- مهارة التفاوض والإقناع

في مثال مقابلة العمل، لنفترض أنك كنت تمتلك مهارات البيع لتكتب الخطاب المرفق بطريقة جيدة، و تعرض مهاراتك ومؤهلاتك جيدًا، ومن ثم تم قبولك في الوظيفة، لتأتي نقطة التفاوض على الراتب، مقارنة بشخص لديه مهارة التفاوض فقد تحصل على راتب أقل منه. هذه المهارة من أهم مهارات العمل الحر لأنك ستحتاجها في كل مشروع أو عقد عمل سيواجهك، لأن كمّ الاختلافات التي ستواجهها من الزبائن وأصحاب العمل كثيرة، فمنهم من يفهم بالضبط المقابل المادي لمهاراتك، منهم من لا يعرف أي شيء عن عملك هو فقط يريدك أن تنجز العمل وتتقاضى أجرًا لا يؤثر بميزانيته.

(44) Brand Marr,the 10 vital skills you will need for the future of work ([44])
https://www.forbes.com/sites/bernardmarr/2019/04/29/the-10-vital-skills-you-will-need-for-the-future-of-work/?sh=350d43573f5b

على الجانب الآخر، إذا كنت صاحب عمل أو مؤسس لشركة ناشئة فإن مهارة التفاوض ستفيدك في التعاقدات وعمليات التوظيف وعمليات الاستحواذ وغيرها مما ستقابله مع شركتك. أهم مبدأ بمهارة التفاوض هو ألا تجعل الآخر يشعر بأنه تم استغلاله أو النصب عليه، لا تجعل الأمر يبدو حربًا، لأنه عاجلًا أم آجلًا سيكتشف ما حدث، وفي هذه الحالة ربما تكون ربحت صفقة أو عملية توظيف لكنك خسرت علاقة ربما تفيدك بالمستقبل، تعامل دائمًا بمبدأ "Win–Win Situation".

3- مهارة التخطيط

ستأتي فترات عليك تعمل بها بأقصى طاقة، وفترات أخرى بأدنى طاقة، ما تتعلمه في الجامعة هو أن تذاكر بجد طوال الوقت، لكن ماذا عن العمل بجد، ما الذي يحفزك وما الذي يدفعك للاستمرار؟ هل الضغوط هي ما تجعلك تعمل بأفضل حالة، أم رغبتك في إتقان تخصص معين؟ كل هذه الأمور ليست لديك الفرصة لتعرفها عن نفسك في أثناء الجامعة، أنت فقط تختار حالة واحدة لتصل لما تريد، لكن ماذا عن التطوير والتحسين. مهارة التخطيط والتنظيم ستساعدك في تطوير مهاراتك في العمل والحياة الشخصية وتجعلك أكثر إنتاجية.

4- مهارة التواصل

إحدى أهم مهارات سوق العمل هي مهارة التواصل، لا يُعني بالتواصل الحديث دون توقف، بل إن التواصل الجيد يأتي من الاستماع جيدًا أولًا. مهارات التواصل الجيدة تتسم بالوضوح، وضوح الفكرة والمعنى والنغمة والمقصد. التواصل يأتي على عدة أشكال منها التواصل الفردي من شخص لشخص وجهًا لوجه أو هاتفيًا أو عن طريق الكتابة أو تواصل فرد مع مجموعة من الأشخاص، وقد يكون على شكل مطبوعات، وأيضًا حركات الجسد وتعابير الوجه نوع من التواصل. مهارة التواصل مهمة في جميع المجالات فالقائد يحتاج لمهارات تواصل، والمسوق يحتاج لمهارات تواصل وغيره.

5- مهارة التعاون والعمل الجماعي

أن تملك المهارة في أن تكون فردًا فعالًا في الفريق، تدير علاقاتك وتتعامل بشكل إيجابي سليم مع الفريق وتتلقى الإرشادات المختلفة من أفراد الفريق نحو تحقيق هدف واحد مشترك معين هو ما يعنيه التعاون. وهو من أهم مهارات سوق العمل لتتمكن من التأقلم وأداء واجباتك بشكل فعال مع خلق بيئة عمل إيجابية مع باقي أعضاء الفريق. يمكنك تنمية مهارة التعاون من خلال الاشتراك مع مجموعة في إنهاء مشروع جامعي، أو الانخراط في نشاط تطوعي، أو الاشتراك بنادي رياضة جماعية ككرة القدم.

6- مهارة حل المشكلات

مهارة حل المشكلات مهمة في إيجاد حلول للمشكلات والعقبات التي ستوجهك في خلال طريقك لتحقيق هدف معين، وهذه المهارة تتضمن التفكير المنطقي والبحث والتحليل والربط. ستحتاج لهذه المهارة في حل النزاعات مع أفراد الفريق التي قد تكون نتيجة لترابط المهام بينك وبين باقي الأفراد أو قلة التواصل بينكم أو بسبب اختلافات في معايير الأداء . مهارة حل المشكلات ستفيد في تطوير جوانب مختلفة فيك أيضًا عندما تكتشف القصور فيها، أقرب مثال لهذا هو عندما

تكتشف أنك تضيع عدد من الساعات على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذه الساعات يمكن أن تستفيد منها في إنجاز هدف ما، حينها عليك البحث وتحليل المشكلة لتتمكن من إيجاد حلول عملية تطبقها وتتبعها لتتخلص من هذه المشكلة وتحقق هدفك.

7- مهارة التعلم والاحتراف

لا تستطيع تعلم هذا بالجامعة حيث تدرس أكثر من مجال في وقت واحد. الاحتراف لا يأتي بين يوم وليلة، لكنه يحتاج إلى كثير من الوقت والجهد، توجد نظرية شهيرة أنك تحتاج (10.000) ساعة لتحترف شيئًا ما، يبدو أمرًا مثبطًا للغاية. لكن لتفكر للحظة، ما هو كم الساعات الضائعة باليوم والتي تقضيها بأشياء أخرى تضيع عليك فرصة احتراف هذا التخصص؟ أمر آخر هل هذا الشيء الذي تضيع عليه وقتك، يمكن أن تجعله أمرًا مساهمًا في احترافك لهذا التخصص؟

كم من الوقت الضائع الذي تقضيه على الشبكات الاجتماعية؟ ببساطة شديدة إما أن تستبدله بوقت آخر لدراسة التخصص أو تستخدم هذه الشبكات لتساعدك على احتراف هذا التخصص. سأحدثك عن تجربتي مع الحل الثاني وهو استخدام تلك المنصات لتساعدك على الاحتراف. في يوم ما قررت أن أجعل هذه الشبكات تعمل لصالحي، ألغيت الاشتراك ببعض الصفحات وألغيت متابعة بعض الأشخاص، تجاهلت الكثير من المنشورات، أعدت التغريد والإعجاب بمنشورات معينة حتى لو لم تعجبني حقًا –طالما خاصة بالمجال الذي أريد احترافه– تابعت الأشخاص المؤثرين بهذا المجال. على سبيل المثال في مجال الكتابة والتسويق الرقمي أتابع نيل باتل، جيف جوينز، دارين برواز، وغيرهم.

في الختام، مهارات سوق العمل مهمة وعليك تنميتها باستمرار وبالتجربة لتستطيع تحقيق النجاح في مجالك، يمكنك إضافة لوحة في أداة أنا وتضع فيها تطبيق مهام توضح فيه ما ترغب بتطويره في مهارة كتابة المحتوى كمثال وتضع تطبيق قارئ أخبار ومفضلة تضيف فيهم المواقع المختصة في هذا المجال فتتمكن من متابعتها باستمرار، وتطبيق بومودورو الذي سيساعدك على تنظيم وقتك لتصبح أكثر إنتاجية، هذه الطرق تساعد في تطوير مهاراتك كرائد أعمال.

رابعا: نمط العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل

إن العلاقة بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل علاقة وثيقة فهي علاقة تأثير وتأثر، حيث أن الجامعة مؤسسات مجتمعية لا تعمل بمعزل عن ظروف المجتمع المرجوة فيه، ولكنها جزء من هذا المجتمع، تتفاعل مع كل ما يدور حوله من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافيا، وكما أنها تؤدي دورا حيويا في استثمار الموارد البشرية التي تعد اهم ثروة يمتلكها المجتمع، وذلك من خلال ربطها بسوق العمل والإنتاج والخدمات، عن طريق قنوات اتصال مفتوحة وثابته ومستمرة [45]، وفي السياق ذاته هناك علاقة ذات طبيعة خاصة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل وقطاعاته المختلفة، فالجامعات تلعب دورا كبيرا في تحسين القدرة التنافسية للمناطق التي توجد فيها حيث تدعم النواحي الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين جودة مخرجاتها، و التي تطلبها أسواق العمل بهذه المناطق وفقا لمعايير التنافسية التي تعتمد على العنصر البشري الكفء والقادر على الدخول في المستقبل وفقا للمتطلبات والحاجات المتغيرة.

([45]) الشخيبي 2012، 31-32

أن العلاقة بين الإمكانات الاقتصادية للدول والتعليم علاقة تبادلية حيث توفر الإمكانيات الاقتصادية التمويل اللازم للعملية التعليمية بينما يوفر التعليم إيجاد المعارف العلمية والقوى العاملة المؤهلة التي تمثل إحدى المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي، وكذلك تتحدد كفاءة الانفاق على التعليم طبقا للمستوى التعليمي لخريجيه وتوافق مهاراته مع متطلبات سوق العمل [46].

ورغم العلاقة الوثيقة بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل إلى أن الدلائل تشير إلى أن هناك خلل جوهريا في حالة التكيف بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل وهناك العديد من الأسباب المسؤولة عن هذا الخلل منها [47]:

- الانفصال بين سياسة التعليم الجامعي وخطط التنمية حيث انه ما زالت لا توجد سياسة تعليمية واضحة تكفل المعاملة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.
- اندثار مهن ووظائف معينة وظهور مهن وظائف جديدة تتطلب مهارات حديثة نتيجة التوسع في تطبيق التكنولوجيا الحديثة.
- تدني التأهيل العلمي (المهارات والقدرات الكفاءات) لشريحة كبيرة من خريجي التعليم الجامعي وضعف قدراتهم على التكيف مع الوظائف والمهن الجديدة في سوق العمل.
- الخلل في التوازن النوعي بين مخرجات التعليم الجامعي والحاجات الفعلية من العمالة الجامعية.

ومن هنا تظهر أهمية التنسيق و الربط بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل خاصة في ظل ما يشهده المجتمع من تغيرات متلاحقة، حيث أن أي خلل في أداء الجامعات لها لأدوارها ينعكس سلبا على مخرجاتها بسوق العمل، من أن واقع نظام التعليم الجامعي ببعض الدول وخاصة النامية يوكد على التركيز فقط على منح الشهادات أو المؤهلات دون الاهتمام بتوصيل المعرفة والمهارات للخريج لكي توائم متطلبات سوق العمل، فالمعيار في هذه الدول هو مدى ملائمة هذا الفرد استنادا إلى مؤهلاته وليس له مهاراته، الأمر الذي ينعكس سلبا على قطاعات سوق العمل وأثار العديد من التساؤلات قطاعات سوق العمل عما يسمى في البطالة لدى المتعلمين وترجع ذلك لضعف قدرة الخريجين على مسايرة الاحتياجات الفعلية للوظيفة المسند إليه بعد التخرج، فمشكلة البطالة تعد من أبرز مظاهر عدم الموائمة مع إحدى مخرجات التعليم الجامعي وهي الجودة النوعية الخريجين.

وعلى الجانب الآخر [48] أن استمالة سوق العمل لمؤسسات التعليم الجامعي لمتطلبات العولمة والاستهلاك، و الاهتمام بتأمين حاجة المجتمع الاستهلاكي وأرضاء العقلية الاستهلاكية دون العمل على رفع القيمة النوعية فيها يضع مؤسسة التعليم و مؤسسات التعليم الجامعي في مأزق، حيث تطغى متطلبات سوق العمل على وظيفة مؤسسات التعليم العالي

([46]) جويلي (38،2007)

([47]) مجاهد (207،2001)

([48]) حسن (42:25-2013)

الأساسية وهي بناء الإنسان لنفسه، وعليه يؤكد [49] على أهمية التركيز على نوعية خريجي التعليم الجامعي و معالجة الفجوة المهارية والمعرفيه نتيجة المواصفات المطلوبة لشغل الوظائف والتي تجعل الخريجين عناصر قادرة على خدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل و تلك المعطيات تعزز من إدراك مؤسسات التعليم الجامعي ضرورة إعادة النظر في مقاومات تصميم الخدمة الأكاديمية لتكون في أحسن صورها ومن ثم تلبية احتياجات قطاعات العمل المستفيدة المستخدمة في تلك المخرجات.

ومما تقدم يمكن القول بأنه ميل الجامعات باتجاه سوق العمل يعكس الحاجات المعاصرة للمجتمعات المختلفة، وهو أمر مهم وضروري جدا فلابد للجامعات من تأمين متطلبات سوق العمل كاولوية ولكن بشرط أن يستقر في الإدراك الإداري الأكاديمي بالجامعات على الاقل لأن حاجات المجتمع ليست حاجات مادية تكنولوجية فقط بل حاجات روحية واجتماعية وأخلاقية فالاقتصار على الحاجات المادية والتكنولوجية والاقتصادية في دور الجامعات يعني تقليس خدمة المجتمع إلى خدمة السوق مما قد يؤدي بشكل سريع إلى تراجع الوظيفة الثقافية التنويرية للجامعة بل قد يصل الامر إلى اقتصار دور الجامعات في نشر ثقافة السوق باي شكل وتحت أي ظروف.

ونتيجة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية والتغيرات الاقتصادية العالمية حدثت تغيرات جوهرية في سوق العمل وطبيعة المهام في معظم المجتمعات، حيث تغيرت انماط العمل والإنتاج اختلفت نوعية الموظفين وازدادت الوظائف التي تتطلب المهارات العالمية في مجال الخدمات والصناعة والمعلومات، كما أدت هذه التغيرات إلى زيادة الصعوبات التي تواجه خريجي التعليم الجامعي فلم تعد تمكنهم مهاراتهم وقدراتهم الحالية من التكيف مع متطلبات سوق العمل.

ويشير القصبي (2003–27) [50] أن تلك التغيرات أثرت على المؤسسات الإنتاجية والخدمات في المجتمع مما اضعف مقدرتها على الدخول في المنافسة القوية التي تطلبها الأسواق العالمية، كما أن اغلبها لا يمتلك القدرة الذاتية على التطور التكنولوجي ومواجهة المنافسة إن تأثير منافسة السوق جعل الجامعات تحصر الإبداع و الابتكار والبحث العلمي في المجالات التقنية وتهمل المجالات المعرفية الأخرى كالعلوم الإنسانية والاجتماعية والإبداع في مجالات الفنون والأدب، كما يذكر علي(2010–307) [51] ان سوق العمل اصبح يشهد متطلبات جديدة غاية في التنوع ويبحث عن خريجين يستطيعون تلبية ما يفرضه الواقع الجديد من متطلبات في معرفتهم الأكاديمية ومهارات العلمية في مختلف المجالات.

في هذا السياق يذكر عبد القادر (2014–100) [52] أن متطلبات سوق العمل والتقدم العلمي والتكنولوجي و تأثير معتقدات معطياته العلمية والتكنولوجية على التعليم تفرض على النظم التربوية رفع التحدي وتبني شعار التعليم المتميز تحقيقا لجودة مخرجاتها في صورة خريجين مؤهلين أكاديميا و أكفاء يمتلكون مهارات نوعية في شتى المجالات وقادرين

([49]) سويلم (2014–258)

([50]) القصبي (2003–27)

([51]) على (2010–307)

([52]) عبد القادر (2014–100)

على المنافسة في المسابقات والاختبارات الكونية وقادرين على المنافسة في السوق العالمية و يحصلون على الفرص التعليمية و الوظيفية ويتفوقون في مجال الإبداع و الابتكار وإلى جانب ذلك يكونون قادرين على مواصلة المسار العلمي و الأكاديمي أو التحول إلى سوق العمل، إذ أنه قد تزايد الاهتمام لمطالب سوق العمل و ثقافته كما وكيفا من خلال تجويد العمل التعليمي والبحثي وتوفير فرص التعليم وتطويرها لتصبح الجامعة لها القدرة على المنافسة في تقديم الخدمة التعليمية بأفضل مستوى تعليمي ممكن وأقل تكلفة، مما يجعلها منافسة على المستوى العالمي ومن ثم ظهرت رؤية جديدة تطالب الجامعات بتدريب الخريجين ورفع كفاءتهم المهنية في كافة الأنشطة بالإضافة إلى التأهيل العلمي والفكري للشباب وتشجيع التعاون مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

وفي السياق ذاته يشير كوتمان وويرت (2013–8) [53] انه في تغيير متطلبات سوق العمل أصبحت الجامعات مطالبة بالاتي:

- تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة لسوق العمل والتي تساعدهم على الانخراط في الاقتصاد العالمي.
- توفير روابط جديدة وقويه بين الجامعات وسوق العمل، فتكون الجامعات قادرة على توفير وظائف متطورة لوظائف جديدة تحتاجها الصناعات القائمة على المعلومات في ظل اقتصاد عالمي
- الانتقال من الإعداد للوظائف التقليدية إلى الوظائف المرنه والتحول من مجتمع يعمل بوظائف محددة ومعروفة إلى مجتمع التعلم مدى الحياة لمواجهة التغير المستمر.
- تكوين شبكات معرفية تعزز إنتاجية البحوث العلمية وتوفير فرص التدريب

كما يشير العموري (2014–443) [54] إلى أنه لسد الفجوة الكبيرة بين مخرجات التعليم الجامعية وسوق العمل، يجب التركيز على رفع مستوى كفاءة التدريب والتعليم، وزيادة معدلات التنمية وخفض مستوى البطالة ورفع مستوى الحياة الكريمة للمواطنين، إلى أن الجامعات تحاول تضيق الفجوة بين التعليم الجامعي وبين سوق العمل من خلال مجموعة من الآليات منها: إقامة شراكة بين الجامعات مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية وتطوير البرامج و المقررات الدراسية، الشراكة البحثية ومراكز الأبحاث، منح التراخيص باستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع عات من أجل تلبية الاحتياجات الحالي والمستقبلية لسوق العمل ودعم الرابط بين الباحثين وأصحاب الأعمال وكذلك الاتجاه نحو الاستثمار في التعليم الجامعي والتوظيف التكنولوجي الحديثة في التعليم الجامعي والاتجاه نحو ضمان جودة التعليم الجامعي.

كما يذكر ليساكوفا (2012–86) [55] أن الحاضنة البحثية تعد من آليات تدعيم الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمات فمن خلالها يمكن تحقيق الآتي

([53]) كوتمان وويرت (2013–8)

([54]) يشير العموري (2014–443)

([55]) ليساكوفا (2012–86)

- تقديم الاستشارات للخريجين الباحثين عن عمل، وكذلك للطلاب فيما يتعلق التخصصات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل
- وضع استراتيجيات للمؤهلات المطلوبة لسوق العمل وفقا التغيرات التي تطرأ على كل قطاع من قطاعات العمل المختلفة
- توفير برامج تدريب الخريجين الباحثين عن عمل لتلبية احتياجات سوق العمل
- التوجيه المهني للطلاب والباحثين وتوجيههم إلى المسار الصحيح

من خلال العرض السابق يتضح أن رغم وجود علاقة وثيقة بين التعليم الجامعي متطلبات سوق العمل إلى هناك إلى أنه هناك فجوة بين التعليم الجامعي متطلبات سوق العمل لذلك تزايد الاهتمام بتحقيق الموائمة ما بين التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل من القوى العاملة الماهرة المدربة وذلك من خلال العمل على استحداث صياغة علمية اكثر التصاق مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل ومن خلال توظيف الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في إيجاد صيغة إلكترونية للتعليم الجامعي، تتميز بالمرونة والاستجابة لاحتياجات الدارسين وكذلك لمطالب سوق العمل في التعليم والتدريب و إعادة التأهيل لمخرجات التعليم الجامعي، وأخيرا الإفادة من مدخل الجودة الشاملة في تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم الجامعي كيف تستطيع المنافسة على المستويين المحلي والعالمي

خامسا: الآثار المترتبة على مشكلة البطالة

قد يفهم الناظر إلى مشكلة البطالة أنها مشكلة اقتصادية سياسية فقط، لكنه في الحقيقة تعد هذه المشكلة مشكلة مركبة حيث أنه يترتب علبها كثير من العواقب والآثار الاجتماعية والثقافة والسياسة والاقتصادية، فنرى مثلاً أن معدل الجريمة يرتفع كلما زادت البطالة بين الشباب نتيجة للتنافس على العمل ومن ثم يزداد الانحراف والتطرف والتعصب وهذا يؤدي إلى القلق المجتمعي والإحباط الاجتماعي مما يؤثر في النهاية على أمن واستقرار المجتمع هذه الآثار والمشكلات السلبية نستطيع أن نتناولها من خلال التقسيمات الآتية؟

1- الآثار الاقتصادية:

وتتمثل في إهدار الطاقات والموارد البشرية الناتجة عن عدم وجود فرص العمل، وانخفاض الدخل المحلي ذو معدل الادخار والاستثمار، ونمو المفاسد القائمة مثل الرشاوي والوساطات والمحسوبية في مجمل الهيكل الإداري، بالإضافة إلى تأثيرها على معدل التضخم فتجعله مرتفعًا ومن ثم يرتفع متوسط معدلات الإعالة الاقتصادية حيث أن الشاب لما لا يجد فرصة عمل نجده بلا شك يعتمد في معيشته على أهله، ومن ثم تزداد الآثار السلبية نتيجة قلة مستوى المعيشة للفرد [56] ، وتزيد نسبة الاستدانة واستخدام القروض لتمويل مشروعات لتشغيلهم .ويضاف لذلك مشكلة الهجرة بأشكالها وصورها وترتبط البطالة بها من زاويتين، تتحدد الأولى في كونها عامل طرد للبحث عن

([56]) البطالة.. الإخفاق الكبير، د. أحمد السيد النجار، انظر العشوائيات والبطالة، مرجع سابق.

فرصة عمل بديلة في مجتمع آخر، وتتشكل الثانية فيما يصيب نسبة كبيرة من العائدين بعد الهجرة والتي يطلق عليها البعض الهجرة المرتدة أو العائدة، وبزيادتها تزيد ظاهرة البطالة تعقيدًا وتكثر السلبيات بها في المجتمع [57]

2- الآثار السياسة :

تتمثل هذه الآثار في انتشار السخط العام من المتعطلين على النظام السياسي الحاكم، باعتباره المسئول الرئيسي عن بطالتهم، ولذلك نجد المشاركة السياسية منهم في حالة ضعف وركود، كما أنها قد تمثل تهديدًا للاستقرار السياسي، وتشجيع الناشطين منهم لمعارضة النظام القائم [58]، سواء في إطار الشرعية أو خارج الإطار الشرعي، وتتشكل عقول هؤلاء العاطلين تشكلاً سلبيًا فيخضعون للأفكار المتطرفة الرافضة مثل الإرهاب والتطرف الديني والانتماء لجماعات إرهابية، ومن هذه الآثار التي تؤثر على المجتمع بصورة واضحة ما يسمى "بضعف الانتماء"، فالمجتمع لا يتشكل واقعيًا وعلميًا دون نزوع أفراده، واتجاههم للارتباط بهذا الكيان المكاني والاجتماعي، وتفاعلهم معه، ومشاركتهم الفعلية وليست الشكلية فيما يمارس من أنشطة يرتد عائدها إليهم وا ٍلى مجتمعهم بأشكال وصور مختلفة .وتختلف درجة الانتماء و نوعيته باختلاف المجتمعات وبالنظر إلى البناء الطبقي المتميز للمجتمع، وبالعلاقات القائمة بين أبناء هذه الطبقات بعضهم ببعض من جانب، وتفاعلهم من الأنساق المجتمعية الأخرى من جانب آخر .وعنصر الانتماء له دور كبير في إنجاز الأهداف القومية من حيث هو نوع من أنواع الأنماط السلوكية التي تحض على التضامن والتعاون والتكامل المجتمعي، ومصلحة الأفراد والجماعات تجتمع في لقطة واحدة هي الوطن فلا تناقض بينهم ولا صراع، لكن يضعف هذا الشعور والنمط ببعض الأشياء منها ما يتصل بالبيئة، ومنها ما يتعلق بخصائص الفرد وظروف معيشته، ونوعية حياته، ومما لا شك فيه أن البطالة لها وزن نسبي كبير في هذه العوامل التي تؤدي إلى إضعاف الشعور بالانتماء، فتجعل الفرد لا يحقق ذاته، وتحد من طموحاته وا ٍنجازها فيعكس بالضرورة ذلك في مدى إسهامه في التنمية المجتمعية، والمشاركة الواعية والإيجابية في أنشطته حيث أنه لا يجد فرصة اصلاً في التواجد الشخصي له [59]

3- الآثار الاجتماعية :

وهي أكثر الآثار ظهورًا في المجتمع، كما أنها متعددة، وفيما يلي عرض لبعض هذه الآثار :

الجريمة والإرهاب :فالبطالة تعتبر عاملاً من العوامل المهيئة لاتجاه بعض الناس للإرهاب والمنظمات الإرهابية التي تستميل بعض الشباب المتعطل عن طريق بعض الإغراءات، وما تبثه في نفوسهم من نقمة على المجتمع ومن ثم يكثر العنف والتطرف والتخريب بآثار الإرهاب الممقوتة .أما عن الجريمة فإن كافة الدراسات والبحوث الاجتماعية تؤكد على أن البطالة تؤدي إلى التوسط في صور سلو كية إجرامية متباينة ومستمر ٌ فحين يغلب على العاطل الشعور بالظلم والفشل ومن ثم اليأس والقنوط نجده يعمل على رد ذلك إلى المجتمع فيتخذ منه موقفًا عدوانيًا متمثلاً في الجرائم بارتكابها .ومن الطبيعيأن تلعب ظاهرة البطالة دورًا بالغ الأهمية في زيادة معدلات الانحر اف، وثمة علاقة

([57]) البطالة في مصر، ص٦٥.
([58]) العشوائيات والبطالة، مرجع سابق، ص١٦٤.
([59]) البطالة في الوطن العربي، مرجع سابق، انظر البطالة في مصر، ص٦٢.

بينها وبين الانحراف والجريمة هي علاقة طردية الاتجاه، وتتوقف قوة أو درجة هذه العلاقة على طبيعة المجتمع محل الدراسة [60].

تغير القيم بزيادة العنف والتطرف :يشعر الشباب بالمفارقات المذهلة التي تتأرجح بين إنجازاتهم التعليمية والمهنية من جانب و بين نصيبهم الحقيقي من الثروة والسلطة في مجتمعهم من جانب آخر، ولذلك نجد أن معظمهم لا يستطيع تلبية مطالبه الأساسية المشروعة كالسكن والزواج، ومن ثم يجد نفسه مدفوعة لتغيير هذا الواقع الأليم فيندمج في جمعيات تتبنى أفكارًا متطرفة تعبر عن التشرد في الدين فيظهر سلوكه عنيفًا عند مواجهة المجتمع وتظهر فكرة التطرف والقهر والقوة والتسرع في محاولة إصلاح النظام العام للمجتمع.

فالبطالة تؤدي إلى إحباطات اجتماعية ونفسية، تؤثر في كل المجتمعات على مستوى تحقيق الإشاعات الذاتية منها، والطبقية والمجتمعية حتى نجد التغير يصيب القيم التي اصطلح المجتمع عليها، وأضحت من ركائزه الأساسية، وعلى سبيل المثال: القيم المتصلة بالتعليم والعمل والمسكن والاستهلاك... كل هذا تؤثر البطالة عليه وعلى نظرة)الأفراد اتجاهها، وأسلوب التعامل معها، وأنماط الاختيار الناجحة لنوعياتها...الخ .إن مرارة الحاجة والعوز المادي، تنال من كرامة الإنسان، ومن نظرته لنفسه، وبخاصة حينما يقبل على الحياة في سن الشباب، ولا يستطيع أن يلبي حاجاته الأساسية المشروعة المعروفة، وتجعله يفعل أي شيء سواء العنف أو التطرف أو ارتكاب المحظورات أو تأثيره على تغير القيم المجتمعية....الخ، في سبيل إشباع حاجته ومتطلباته.

انتشار المخدرات :وهي نتيجة طبيعية للعنف والتطرف الناجمين عن البطالة، فالعاطل يدخل هذه الطرق هروبًا من الواقع الأليم الذي يعيشه، فيلجأ إلى إما أن يتاجر فيها وينشرها ويكون ذلك عملاً له يفيده ماديًا، أو في الناحية الثانية أن يتعاطاها لينسى من حاله البائس وفي كلٍّ ضررًا كبير على المستوى الاجتماعي للأفراد، ويتمتع تجار السوء بهذا المستوى الكبير من الذكاء أن يُجتمع حوله هؤلاء ويصبح لهم خير مأوى حتى تكون النهاية أليمة مصطدمة مع المجتمع وقبله مع النظام الحاكم حيث ينشرون الفساد والأمراض مما لا يرضى عنه النظام بأي حال من الأحوال

التفكك الأسري وزيادة نسبة العنوسة): ما تقدم ذكره من آثار إنما هو مقدمة لهذا العنصر، فالتفكك الأسري يعني حالة التصدع التي تصيب بنيان الأسرة حيث لا تتمكن من أداء وظائفها بفعالية وكفاءة عالية، ويظهر مردود ذلك بوضوح من خلال مظاهر الارتباك الداخلي بين أعضاء الأسرة الواحدة، والخارجي في علاقتها مع المؤسسات الأخرى الرسمية وغير الرسمية، وهذا التصدع ينشأ عند القيام بأدوار متناقضة أو متصارعة فضلاً عن فقدان أهمية النسق القيمي في توجيه سلوك الأفراد .إن تأثير البطالة على هذا التفكك ينبع من كونها ظاهرة بنائية تؤثر مباشرة على تشكيل الوحدات الاجتماعية بالمجتمع، وطبيعي أن تكون الأسرة أكثر هذه الوحدات تأثيرًا في بنية المجتمع .ويمتد هذا التأثير إلى زيادة نسبة العنوسة من خلال تأخر سن الزواج والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبطالة، فحينما لا يجد الشاب فرصة عمل أمامه، لا يستطيع تمامًا أن يكوّن أسرة يسهر لها ويعاني من أجلها ومن ثم يريح نفسه ابتداءً، ويزداد

[60] البطالة وراء انتشار الجريمة والانتحار بين الشباب المصريين ٢٠٠٥/١٠/٤ ، www.pdpinfo.org.

أعداد الفتيات اللائي يتركهن قطار الزواج لهذه الأسباب ولغيرها.. والأثر الناتج عن ذلك يتضح في صورة هتك الأعراض بانتشار الزنا والتحرش الجنسي والاغتصاب إلى آخر هذه المصائب المجتمعية.

4- الآثار النفسية وانعكاساتها :

تفيد الإحصائيات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية، وكذلك على الصحة الجسدية، وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرو ن بالفشل وأنهم أقل من غيرهم، كما وجدت نسبة منهم يسيطر عليها الإرهاق، الناجم عن الشعور بالسأم والملل، وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، بالإضافة إلى أنها تعيق عملية النمو النفسي، وتجعلهم يتقدمون تدريجيًا نحو تبلد الشعور وفقدان الأمل، وكذلك الشعور بالهوان أو تضاؤل قيمة الشخص في نظر نفسه ولدى الآخرين، ويزحف الاكتئاب إليهم حتى تتعمق مظاهر سوء الصحة النفسية بوجه عام [61]. تقول الدكتورة عزة كريم [62] " :إن البطالة تولد عند الفرد شعورًا بالنقص بالإضافة إلى أن يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال، وتضيف أن الفرد العاطل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع؛ فتنشأ لديه العدوانية والإحباط، والبطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من كافة أبنائه وكذلك في الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات سلبًا وينعكس الأمر على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء [63]. "يتضح مما سبق أن للبطالة آثار كثيرة وخطيرة لا يدركها إلا من يدرسها أو جربها وهي كالبركان الذي يوشك أن ينفجر على الناس، ولذا فلابد من التخطيط الجيد لمواجهته ومحاولة الإفادة منه قبل الإصابة.

أهم خصائص البطالة في مصر:

١- تتمركز مشكلة البطالة في فئة الشباب الخرجين الذين لم يسبق لهم العمل ، حيث وصلت نسبتهم إلى ٦,٩٩%من إجمالي المتعطلين ، المسجلين بمكاتب الاستخدام في وزارة القوي العامة وذلك عام ٢٠٠٣م وفي عام ٢٠٠٤م وصلت نسبتهم إلى ٩٥ % ٣% من جملة المتعطلين ولكنها طبقا لبحث العمالة بالعينة [64] ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها عدم التخطيط السليم لحركة التوسع الكبيرة في التعليم في الفترة الأخيرة مما أدى إلى كثرة الخريجين ،وقلة الفرص المتاحة للعمل ، حيث ظلت كما هي قبل حركة التوسع [65] وتبلغ رئيسة الخرجين وقلة الفرص المتاحة للعمل أن حيث ظلت كما هي قبل حركة التوسع وتبلغ نسبة البطالة في العمرية ١٥- ٢٠ سنة ، حوالي ٢,٢١ % وفي الشباب ، وفي الفئة العمرية ٢٠-٢٥ سنة حوالي ٥,٤٧%من جملة المتعطلين . وهي أعلى نسبة بطالة في فئات الشباب ، وفي الفئة العمرية (٢٥-30) سنة حوالي ٨,٢٥% من إجمالي المتعطلين ، وهذه المعطلات خاصة بالشباب فقط الداخلين الجدد إلى سوق العمل [66].

([61]) العشوائيات والبطالة، ص١٨٦

([62]) أستاذ علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

([63]) البطالة مشكلة مزمنة تبحث عن حل: .http://74.125.77.132...www.moheet.com

([64]) د/ إبراهيم العيسوى ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، ص٥١٧.

([65]) د/ اسماعيل فهيم محمد الخشن تأمين الطالة فيظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية ص٥٦

([66]) سيد عاشور احمد مسكة البطالة وهو اجتهاد الوطن العربي ص٥٦.

٢- ارتفاع نسبة البطالة في الحضر

حيث ترتفع نسبة البطالة في الحضر أكثر من الريف ، وذلك طبقا لأخرى الإحصائيات التي وردت في التقرير المصري للتنمية البشرية عام ٢٠٠٤م ، حيث وصلت نسبة البطالة في الحضر إلى ١,١٠ %في حين وصلت نسبتها في الريف إلى ٧,٩ %ويرجع الباحثون وجود هذه الفجوة إلى عدة أسباب من أهمها أن جزءاً كبيراً من البطالة في الريف يجري ترحيله إلى الحضر ويقبل المهاجرون من الريف إلي الحضر بأدنى أجر في أي عمل ، مما يضيق الخناق على عاطلي الحضر ، كما ترجع الفجوة إلى انتشار وشيوع ظاهرة العمل الأسري في الريف حيث الكل يعمل هناك ، والكل يتحرك بالا كلل لوجود روح التعاون والمشاركة بين أفراد الأسرة الواحدة في بيت العائلة الأكبر ، وجدير بالذكر أن نتائج بحث العمالة بالعينة تزايد من الفجوة الموجود ، ولنفس العام الذي ترجع له التقديرات السابقة للتقرير المصري للتنمية البشرية ، حيث وبلغت نسبة البطالة حسب تغيرات بحث العمالة بالعينة في الحضر ٤,١٢ %أما في الريف فبلغت ٨,٨%مسجلة المتعطلين [67] .

3- تتمركز البطالة في فئة حملة المؤهلات المتوسطة. حيث وصلت نسبة البطالة في هذه الفئة حسب تقدير بحث العمالة بالعينة لعام ٢٠٠٤م إلى ٣,٦٦ %من إجمالي المتعطلين، وجدير بالذكر هنا أن فئة حملة الشهادات فوق المتوسط تلي هذه الفئة)٣) في كبر حجم العاطلين ، ويلى هاتين الفئتين حاملة الشهادات العليا [68] .

٤- الارتفاع الهائل المعدل البطالة يبين الإناث حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث على أكثر من ضعف معدل البطالة عام كما بلغ معدل البطالة يبين الإناث في التسعينات إلى أكثر من ثلاثين أمثال معدل البطالة يبين الذكور ، فقد بلغ معدل البطالة يبين)١) الإناث إلى ١,٢٤ ، %وقد بلغ نحو ٥,٧يبن الذكور وفي عام ٢٠٠٤م حسب بحث العمالة بالعينة ، بلغت نسبة البطالة في الإناث ٣,٢٤ %مقابل ٣,١٠%معدل البطالة العام وقد زاد معدل البطالة في الإناث على أربعة أضعاف معدل البطالة في)٢) الذكور في نفس العام [69].

يلاحظ تضارب البيانات الخاصة بمعدلات البطالة، حيث تقوم كل هيئة بتقدير معدلات البطالة ن ونجد الفارق بين المعدلات كبيرة ، حيث تختلف التقديرات حتى في تقدير قوة العمل ،وتقدير عدد المشتغلين . أي ليس التقديرات الخاصة بالبطالة فقط وهذا الهيئات دولية ومحلية وهي مثل البنك الدولي وزارة التخطيط والجهاز المركزي التعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي المصري وها ما يرجع على مشكلة البطالة بالضرر حيث لا يستطيع المعنيون بحلها للإحاطة بها وبكافة جوانبها، والإلمام بها ، فلا يستطيعون حلها حلا أمثل.

([67])د/ إبراهيم العيسوى ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، ص٥١٨

([68]) د/ ابراهيم العيسوي الاقتصاد المصري في ثلاثين على ص٥١٧

([69]) د/ إبراهيم العيسوي . الاقتصاد ا لمصري في ثلاثين عاما ص٥١٨.

1. استنتاجات البحث

من خلال ما تم طرحة حول واقع التعليم الجامعي وسوق العمل توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1- وجود فجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل المحلي

2- عدم وجود خطة لربط التعليم الجامعي بسوق العمل

3- مناهج التعليم الجامعي لا تواكب التطورات السريعة في ميدان العلوم والتقنيات

4- التعليم الجامعي لا يوفر المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل مثل مهارات التواصل/ التخطيط/ التفاوض وحل المشكلات.

5- عدم التنسيق بين مؤسسات التعليم الجامعي ومؤسسات الإنتاج سوى المؤسسات الحكومية أو الخاصة مما أدى إلى الفجوة في مستوى خريج الجامعة والمستوى المطلوب.

6- تحاول الدولة باذله اقصى مجهوداتها لمعالجة مشكلة البطالة ولكن التزايد السكاني يقف كعقبة أساسية في ذلك.

2. توصيات البحث

1- إعادة النظر في التخصصات الحالية بالتعليم الجامعي والاستغناء عن التخصصات التي ليس لها وظائف حالية بسوق العمل، واستحداث تخصصات ومجالات جديدة تتوافق مع التغيرات المتلاحقة في الوظائف المتوقعة لسوق العمل.

2- التحديد الدقيق لمواصفات ومهام خريجي التعليم الجامعي.

3- ربط سياسة القبول بالجامعات بالاحتياجات الملحة والمستقبلية لوظائف سوق العمل.

4- إعادة النظر في طرق وأساليب التدريس في النظام التعليمي والتي تعتمد على التلقين ومحاولة تغيير هذا المسار إلى الأساليب الحديثة.

5- الاهتمام بالتدريب العملي بالمعاهد والكليات في ضوء معايير الجودة الشاملة في التعليم حيث إنه بمثابة الركيزة الاساسية لإيجاد فرصة العمل لدى الخريجين.

6- الاستعانة بخبراء التربية والمناهج الدراسية الخاصة بالصناعات المهنية لتوظيف متغيرات واحتياجات سوق العمل التي تم التوصل إليها وإدراجها بالمناهج الدراسية واستحداثها كلما لزم الأمر.

7- الاستعانة بالمؤسسات الصناعية الكبرى للمشاركة في تدريب وتقويم الطلاب.

8- إجراء دراسات متعمقة عن معوقات تلبية احتياجات سوق العمل وكيفية مواجهتها.

9- إقامة ندوات خاصة بالتطوير الذاتي من قبل القطاع التعليمي لمساعدة الطالب لمعرفة ذاته وتنمية قدراته الخاصة.

10-انشاء مكاتب بكليات الجامعات المختلفة لمتابعة الخريجين تيسر عملية التدريب في مواقع العمل والإنتاج على المهارات الجديدة التي تتطلبها وظائف سوق العمل، بالإضافة الى تسهيل توفير فرص عمل مناسبة لهم.

11-تحديد المتطلبات الوظيفية الحالية لسوق العمل الدولي لوضع خطة لتلبيتها المستقبلية ووضع سيناريوهات للاستعداد لها، ذلك في ضوء تحديد البيئة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم الجامعي الدولي

12-توفير البيئة الحاضنة للتحول الرقمي سواء على مستوى البنية التحتية او على مستوى المدن الذكية والتطبيقات الإليكترونية أو على المستوى التشريعي والثقافي والاقتصادي.

13-تنمية قدرة أعضاء هيئة التدريس على استخدام الطرق الحديثة بالتدريس مثل التعلم الذاتي وحل المشكلات وكذلك استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في التدريس.

14-تضمين لوائح الكليات بالجامعات مقرارات ثقافة مهنية بالتخصصات والوظائف الحالية والمتوقعة.

15-ادراج الذكاء الاصطناعي والبرمجيات ضمن المناهج المستقبلية

3. المراجع

1. أبو خنجر، حسّن أبو القاسم محمد (2016). مخرجات التعلّيم واحتياجات سوق العمل، دراسة سسّولوجّة لواقع التعلّم العالّي فّي ليبيا، متاح على:https://platform.almanhal.com/Files/2/94739

2. أبو عودة، محمود منصور (2016). مدى ملاءمة مخرجات التعلّم العالّي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني، حالة دراسّة، كلّات التجارة فّ قطاع غزة، ماجستير، كلّية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

3. أحمد إسماعيل حجي ولبنى محمود شهاب: التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم ، جامعات المستقبل واستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠١١م ، ص٢٢٤.

4. الخطيب، أحمد ومعايعة، عادل. (2006). الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة. جدارا للكتاب العالمي، عمان.

5. الرشيد، محمد. (2007). التعليم واحتياجات سوق العمل. كلمة مقدمة لمؤتمر التعليم واحتياجات سوق العمل. عمان، الأردن.

6. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: مرجع سابق، ص. ص٢١. –٢٢

7. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: الحق في التعليم رؤى وتوجهات، مرجع سابق، ص28

8. حسين بشير محمود: مرجع سابق، ص.ص.١٦٥–١٦٦.

9. حريزي منال (2020). العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر (دراسة تحليلية)، متاح على: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/135406

10. جامع، محمد نبيل (2013). تطوير التعليم العالي في ظل النهضة العربية المعاصرة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة متاح:http://www.eelu.edu.eg/index.php/home_ar

11. حسين بشير محمود: مرجع سابق، ص.ص.١٦٥-١٦٦.

12. شريف أحمد حلمي حسين اللمعي: التخطيط لتطوير التعليم الجامعي الخاص في ضوء احتياجات التنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧م، ص

13. عاشور، محمد. (2005). دور الجامعات الأردنية في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة لمواجهة متطلبات واحتياجات سوق العمل. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر كلية التربية السادس "العلوم التربوية والنفسية: تجديدات وتطبيقات مستقبلية" 22-24 تشرين ثاني: جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

14. محمد فوزي احمد، تطوير التعليم الجامعي المصري في ضوء الوظائف المتوقعة لسوق العمل، جامعة المنوفية-
https://journals.ekb.eg/article_129508_d0d84770402790ce8a5d786d0a7b43d3.pdf

15. محمد نعمان نوفل: مأزق سياسات التعليم العالي في ظل توجهات التنمية، مستقبل التربية العربية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان، العدد ٣ ، يوليو ١٩٩٥م ، ص .٢٩

16. محمد صبري الحوت: مرجع سابق ، ص .٤٧

17. محمد سيف الدين فهمي: مرجع سابق ، ص.ص.٦٩.

18. محمد سيف الدين فهمي: خصخصة التعليم الجامعي ، المبررات والمحاذير ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر التربوي الثاني لكلية التربية جامعة السلطان قابوس بعنوان " خصخصة التعليم العالي والجامعي " المنعقد في الفترة من – ٢٣ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠م ، مطبعة جامعة السلطان قابوس ، مسقط ، سلطنة عمان ، ٢٠٠١م ، ص.ص.٦٨.

19. محمد نعمان نوفل: مأزق سياسات التعليم العالي في ظل توجهات التنمية، مستقبل التربية العربية ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان ، العدد ٣ ، يوليو ١٩٩٥م ، ص .٢٩

20. هالة حسن بن سعد على الجزار (2017). التعليم العالي وسوق العمل في ضوء متطلبات التنمية المستدامة الإشكاليات والتحديات

21. يونان لبيب رزق: التعليم العالي في مصر الحديثة بين المدارس العليا والجامعات الحديثة، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية بعنوان "التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل"، المنعقد في الفترة من ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥م، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص.ص ١٧١-١٧٣.

المراجع الأجنبية

1. Hennemann, S., & Liefner, I. (2010). Employability of German Geography Graduates: The Mismatch between Knowledge Acquired and Competences Required. Journal of Geography in Higher Education, 34(2), 215-230.
2. Sotiropoulos, I & Velz, J. (2003) Higher Education Quality and labor market outcomes. Comparative Education Review.35(1), Pp 170: 176.
3. Rosen, Vern. (2000). Beyond higher Education, Access to learning for Adults, Northeast Open College networks, USA.
4. World Bank. (2008). World development Indicators, Washington DC. P1 – Fulton, Oliver. (1991). Access to higher Education research into higher Education, Monograms Society for research, University of Guildford. England.
5. Weligamage, S. S. (2009). Graduates" Employability Skills: Evidence from Literature Review. Retrieved from: on 15/7/2015.